جامعـــــة الجيلالـــــي بونعامـــــة بخميـــــس مليانـــة
كلية العلـــــوم الاقتصاديـــة والتجاريـــة وعلوم التسييـــر
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تحليل العوامل المفسرة لضعف قطاع التأمين في الجزائر
دراسة حالة عينة من شركات التأمين بـ (عين الدفلى –البليدة)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص تأمينات و بنوك

إعداد الطالبتين:
بلقاسم زهيدة
لعيساوي نوال

إشراف الأستاذ(ة):
شيشة نوال

لجنة المناقشـــــة

رئيس اللجنة	
مقررا	
ممتحنا	

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة شكر

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا القوة و المقدرة لما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى و إتمام هذا العمل المتواضع

و عرفنا بالجميل اتجاه من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز مذكرتنا، نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذة المشرفة :شيشة نوال التي ساعدتنا ووجهتنا ونصحتنا و نتمنى لها التوفيق في مسارها المهني.

كل مدراء وكالات شركات التأمين في :خميس مليانة ‘عين الدفلى ‘البليدة ‘

كل من ساهم معنا في إنجاز هذه المذكرة نقول شكرا.

إهــــــــــــــــــــــــــداء

إلى من شجعني ودعمني على مواصلة الدراسة, لو يطلب حبات عيوني ما تغلى عليه بابا الغالي والحنون.

إلى من ساعدتني على مواصلة المسار الدراسي وتتمنى لي كل الخير وتريدني أن أنجح أمي الحبيبة.

إلى إخوتي الذكور نصر الدين، عثمان، عبد الوهاب، محمد أمين وإلى رفيقتي الصغيرة أختي الغالية شمس الهدى.

إلى عائلتي الثانية عمتي سنية وأخواتي بخته، سمية، أحلام، إيمان، نعيمة، خوله وإلى الكتكوتة إنصاف.

إلى كل صديقاتي العزيزات العالية، مريم ،شمس الهدى، حياة، زوينة، حسيبة، حياة، نورة، خيرة، أنيسة وكل صديقاتها.

إلى أطيب إنسانة ساعدتني على إنجاز هذه المذكرة نوال.

إلى الأستاذة المشرفة على هذه المذكرة نوال شيشة.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية.

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تأمينات وبنوك دفعة 2015.

وفي الأخير إلى كل الذين أعرفهم دون استثناء.

الإهـــداء

الحمد لله تعالى بقدرته جل جلاله، يلين الصخر ويسهل الصعب، ونشكره سبحانه وتعالى على منحه لنا نعمة العقل والمعرفة.

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من قال فيهما ربي:" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"سورة الإسراء، آية 24.

إلى من حملتني بأمر ربي حملا جميلا، وعلمتني مكارم الأخلاق والمبادئ الفاضلة إلى من كان

ولازال رضاها غماما يقيني هجير الأيام ويعينني دوما على المضي إلى الأمام

إلى **أمي الحبيبة** - حفظها الله وأطال في عمرها -. إلى من ألهمني روح العطاء ووهب عمره فداءا لي وأضاء دروبي ويسر لي الطريق وقدم لي الكثير ولم ينتظر مني المقابل ورسم لي معاني النجاح وغرس في حب العمل والمعرفة إلى الرجل الذي أعتز بكنيته إلى أعز إنسان أبي- حفظه الله وأطال في عمره-.

إلى كل من أحبتهم وأنست بحبهم وجمعنا حلو الحياة ومرها تحت سقف الأسرة إخوتي: علي ، هشام ، إبراهيم ، منال ، ربيعة ، والأمورة ملاك .

إلى أخوات في الله اللواتي أنرن لي حياتي وكانوا لي سنداً في درب الحياة .

إلى أعز وأغلى الناس بلسم حياتي وفاء .

إلى كل من كان لي سندا و عونا في تحصيلي العلمي، و أخص بالذكر أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

إلى الأستاذ ة المشرفة شيشة نوال التي لم تبخل علينا بالنصيحة والتوجيه.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

نوال

ملخص الدراسة :

إن للتأمين دور مزدوج حيث يقوم بتلبية حاجيات المؤمنين وتجميع المدخرات التي يمكن استثمارها في عدة مشاريع اقتصادية تحقق أرباح، تؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني والمساهمة في النمو الاقتصادي، و قطاع التأميني الجزائري مازال ضعفا، بالرغم من الإصلاحات توجد عدة مشاكل ومعوقات تقف أمام شركات التأمين.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا إبراز العوامل المفسرة لوضعية قطاع التأمين في الجزائر واقتراح الحلول اللازمة.

وقد أجريت الدراسة على مجتمع مكون من فئتين الفئة الأولى تتمثل في شركات التأمين تم توزيع 20استبيان عليه، والفئة الثانية تتمثل في الأفراد حيث تم توزيع 40استبيان بشكل عشوائي لكي تشمل جميع المستويات.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تفسر وضعية قطاع التأمين في الجزائر التي تحد من نموه منها ضعف تسويق الخدمات التأمينية ،وعدم الالتزام بالقوانين المتعلقة بالتأمين ،غياب الثقافة التأمينية لدى الأفراد ،نقص الكوادر البشرية المتخصصة في التأمين.

الكلمات المفتاحية :التأمين ،شركات التأمين ،الثقافة التأمينية ،الكوادر البشرية .

Insurance has a double role . wher insurance grant the needs of there insured clients and collecting pooling with can be invested in economical projects to gain profits with leads to the raise of the national economy as well as contrib. buting in the economical growth.

Algeria like most developing countries her insurance sector still suffing from weakness and shortage and in spiel of the reforms there is a lot of problems and cripples the limit the development of the insurance sector.

We attempt throw owner study to exhibit the factors explanatory of the insurance sector position in Algeria a long with proposing essential solution.

Ower study sumups a group of factors the explain the position of the Algerian insurance sector that limit his growth as the weakness of specialized experts in insurance also luck of commitment or breaking of the legislations as well as the absences of the insurance culture in society.

قائمة الجداول و المخططات

قائمة الجداول:

الرقم	العنون	الصفحة
1	هيكل سوق التأمين حسب الفروع للفترة الممتدة من2008 إلى 2011	32
2	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس ،العمر ،المؤهل العلمي والخبرة العملية	48
3	حوصلة اجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين	50
4	حوصلة الإجابات حول نقص التسويق للخدمات التأمينية و التركيز على العمولة	51
5	حوصلة اجابات أفراد العينة حول كيف تتم عملية الترويج	52
6	حوصلة إجابات أفراد العينة حول قلة الكوادر المتخصصة في شركات التأمين	53
7	حوصلة اجابات أفراد العينة حول مدى الإقبال على فرع التأمين على الأشخاص	54
8	حوصلة اجابات أفراد العينة حول أي أنواع التأمين تركز عليه شركتكم	55
9	حوصلة ّإجابات أفرد عينة الدراسة استثمارات شركات التأمين	56
10	حوصلة اجابات أفراد عينة الدراسة حول الوضع الاقتصادي الاجتماعي	57
11	حوصلة إجابات أفراد عينة الدراسة حول الوضع الجبائي	58
12	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس، العمر ،المستوى التعليمي	59
13	مستوى الثقافة التأمينية لدى الأفراد	60
14	حوصلة إجابات أفراد العينة حول أسباب نقص الوعي التأميني لدى الأفراد	61
15	حوصلة إجابات أفراد العينة حول اهتمام لأفراد بالتأمين	62
16	حوصلة اجابات أفراد العينة حول العامل الديني	63

قائمة الجداول:

الرقم	العنون	الصفحة
1	هيكل سوق التأمين حسب الفروع للفترة الممتدة من2008 إلى 2011	32
2	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس ،العمر ،المؤهل العلمي والخبرة العملية	48
3	حوصلة اجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين	50
4	حوصلة الإجابات حول نقص التسويق للخدمات التأمينية و التركيز على العمولة	51
5	حوصلة اجابات أفراد العينة حول كيف تتم عملية الترويج	52
6	حوصلة إجابات أفراد العينة حول قلة الكوادر المتخصصة في شركات التأمين	53
7	حوصلة اجابات أفراد العينة حول مدى الإقبال على فرع التأمين على الأشخاص	54
8	حوصلة اجابات أفراد العينة حول أي أنواع التأمين تركز عليه شركتكم	55
9	حوصلة ّإجابات أفرد عينة الدراسة استثمارات شركات التأمين	56
10	حوصلة اجابات أفراد عينة الدراسة حول الوضع الاقتصادي الاجتماعي	57
11	حوصلة إجابات أفراد عينة الدراسة حول الوضع الجبائي	58
12	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس، العمر ،المستوى التعليمي	59
13	مستوى الثقافة التأمينية لدى الأفراد	60
14	حوصلة إجابات أفراد العينة حول أسباب نقص الوعي التأميني لدى الأفراد	61
15	حوصلة إجابات أفراد العينة حول اهتمام لأفراد بالتأمين	62
16	حوصلة اجابات أفراد العينة حول العامل الديني	63

الفهرس

الموضوع الصفحة

كلمة الشكر I

إهداء II

الملخص IV

قائمة الجداول و المخططات V

الفهرس

.....VI

مقدمة .....أ

الفصل الأول: مدخل إلى التأمين

تمهيد الفصل 2

المبحث الأول: عموميات حول التأمين 2

المطلب الأول: نشأة التأمين ومفهومه 2

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتأمين 5

المطلب الثالث: أنواع التأمين 9

المبحث الثاني: عقد التأمين وعقد إعادة التأمين
.....13

المطلب الأول: عقد التأمين 13

المطلب الثاني: عقد إعادة التأمين 14

المطلب الثالث: العلاقة بين عقد التأمين وعقد إعادة التأمين
.....16

المبحث الثالث: شركات التأمين 18

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين 18

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين 20

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين 21

خلاصة الفصل 23

الفصل الثاني: قطاع التأمين في الجزائر

تهيد الفصل 25

المبحث الأول: التأمين في الجزائر.....26

المطلب الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر.....26

المطلب الثاني: شركات التأمين في الجزائر 28

المطلب الثالث: مميزات قطاع التأمين في الجزائر.....31

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في قطاع التأمين في الجزائر.....33

المطلب الأول: العوامل الدينية و الاجتماعية 33

المطلب الثاني: العوامل الفنية 34

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية.....36

المبحث الثالث: المشاكل و التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في الجزائر.....38

المطلب الأول: مشاكل قطاع التأمين في الجزائر .....
38

المطلب الثاني: تحديات قطاع التأمين في الجزائر 39

خلاصة الفصل .....

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للعوامل المفسرة لقطاع التأمين في عينة من شركات التأمين في عين الدفلى و البليدة

تمهيد الفصل 44

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية 45

المطلب الأول: عينة الدراسة ومحدداتها.....45

المطلب الثاني: الأداة المستخدمة لجمع البيانات..... 46

المبحث الثاني: تحليل نتائج استبيان شركات التأمين 48

المطلب الأول: البيانات الشخصية الخاصة بشركات التأمين 48

المطلب الثاني: تحليل العوامل المفسرة لقطاع التأمين في الجزائر 49

المبحث الثالث: تحليل نتائج استبيان الأفراد 59

المطلب الأول: البيانات الشخصية الخاصة بالأفراد 59

المطلب الثاني: تحليل عامل غياب الثقافة التأمينية 60

خلاصة الفصل 64

خاتمة العامة 66

قائمة المراجع 70

الملاحق

مقـدمة عـامة

إن الإنسان منذ نشأته وبداية ممارسة نشاطاته اليومية أصبح معرض للعديد من الأخطار نتيجة لدخوله في معاملات جديدة متفاوتة الخطورة، لذلك حاول الإنسان لإيجاد وسيلة لمواجهة تلك المخاطر.
وأمام كل ذلك كان لابد من اللجوء إلى أحدث الطرق لمواجهة تلك المخاطر من خلال استخدام أساليب منهجية لمواجهتها أو التقليل منها ومن هذا المنطق ظهر التأمين بكافة أشكاله.
ولذلك يحتل التأمين مكانة هامة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في توفير الحماية الكاملة للأفراد وممتلكاتهم والمؤسسات ،ونظرا للتطور الاقتصادي والفني أدى إلى ظهور شركات التأمين التي تعد من أهم المؤسسات المالية.
لقد قطعت الدول المتقدمة شوطا كبيرا في صناعة التأمين ,والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث فإن قطاعها التأميني مازال لحد الآن يعاني النقص و والضعف بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة والسلطات المحلية في هذا المجال ,كللت بفتح مجال التأمين عن طريق المرسوم 95-07 المؤرخ في 25-01-1995 وبذلك أعطى أفاق جديدة للعملية التأمينية وتحسين الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين للزبون الجزائري ,ورغم كل هذا لم تصل الصناعة التأمينية في الجزائر إلى المستوى المطلوب وهذا بسبب مجموعة من العراقيل والصعوبات التي أدت إلى تأخر قطاع التأمين عن مواكبة التغيرات والتطورات العالمية .ومنه يتبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

ماهي العوامل المفسرة لوضعية قطاع التأمين الجزائري؟

إن هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي صعوبات تطور قطاع التأمين في الجزائر ؟
2- ماهي أبرز العوامل المؤثرة على قطاع التأمين الجزائري ؟
3- هل غياب الثقافة التأمينية يؤدي إلى ضعف قطاع التأمين الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

و للإجابة عن الأسئلة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- هناك عدة صعوبات تواجه قطاع التأمين الجزائري منها الافتقار للكوادر البشرية المتخصصة في مجال التأمين وكذا نقص تسويق الخدمات التأمينية.
- من أبرز العوامل المؤثرة في قطاع التأمين الجزائري نذكر منها: غياب الثقافة التأمينية و العامل الديني ونقص الكوادر البشرية .
- غياب الثقافة التأمينية يساهم في ضعف قطاع التأمين الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن لتامين مكانة هامة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في توفير الحماية الكاملة للقطاعات الأخرى بشتى أنواعها، وبغية تحفيزها على العمل و دفع عجلة النمو الاقتصادي كما لا ننسى الدور الاجتماعي الذي يلعبه والذي يتمثل في توفير الطمأنينة والأمان لأفراد المجتمع والحماية عند وقوع الأخطار، كما أن للتأمين دور مزدوج من حيث توفير الحاجيات من جهة وتجميع المدخرات واستثمارها من جهة ثانية .

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز المفهوم الشامل للتأمين و دوره في حماية الأشخاص و المؤسسات.
- تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين الجزائري و العوامل المفسرة لتدني مستوى القطاع.

إعداد دراسة علمية يستفاد منها في إرساء منهج جديد عن العوامل المفسرة لقطاع التأمين في الجزائر واقتراح حلول لنهوض به كخطة عمل يمكن الاستفادة منها في تحسين الواقع.

- محاولة معرفة أسباب تدني قطاع التأمين الجزائري.
-محاولة لمعرفة أسباب عزوف المستهلك الجزائري لخدمة التأمين.
- -نظرة شركات التأمين لسلوك الزبائن اتجاه الخدمات التي تقدمها.

منهج و أدوات الدراسة:

1- منهج الدراسة:

اعتمدنا من أجل الإلمام بكل الجوانب النظرية للموضوع و سرد كل المفاهيم المتعلقة بقطاع التأمين انتهجنا المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي من خلال دراسة حالة عينة من شركات التأمين في كل من ولايتي عين الدفلى والبليدة.

2- أدوات الدراسة:

1- الكتب: اعتمدنا على الكتب كمصادر أولية في التعريف اللغوي و الدلالات و الألفاظ و في التعريف الاصطلاحي.

2- تقارير للمجلس الوطني للتأمينات CNA بالإضافة إلى مداخلات أساتذة و باحثين بالملتقيات العلمية في مجال الصناعة التأمينية ورسائل جامعية للماجستير و الدكتوراه التي تناولت موضوع البحث و كذلك مواقع إلكترونية لها صلة بالموضوع .

3- الملاحظة: اعتمدنا على هذه الأداة في استنباط و استقراء النتائج من خلال ما أتيح لنا من بيانات و معلومات.

4- الاستبيان: يمكن من خلال هذه الأداة التعرف على أفكار و آراء و معلومات عن عينة الدراسة و تحليلها.

أقسام الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهذا من أجل التفصيل أكثر حيث تناولنا في:

الفصل الأول: مدخل إلى التأمين وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عموميات حول التأمين، المبحث الثاني عقد التأمين وإعادة التأمين وأخيرا المبحث الثالث شركات التأمين.

أما **الفصل الثاني** بعنوان قطاع التأمين في الجزائر قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول التأمين في الجزائر، المبحث الثاني التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في الجزائر، المبحث الثالث العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للعوامل المفسرة لقطاع التأمين بولايات الوسط و به ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتمثل في عرض منهجية الدراسة أما المبحث الثاني فهو عبارة عن تحليل لنتائج استبيان الشركات إذ تم توزيع 20 استبيان لشركات التأمين بهدف معرفة العوامل المفسرة لقطاع التأمين في الجزائر و تشخيصها بغية الوصول إلى نتائج و اقتراح حلول لذلك. أما المبحث الثالث فهو عبارة عن تحليل لنتائج استبيان الأفراد إذ تم توزيع 40استبيان لمعرفة مستوى الثقافة التأمينية لدى الأفراد.

صعوبات الدراسة:

- نقص الدراسات السابقة في هذا المجال وكذا نقص المراجع خاصة في مجال التأمين في الجزائر.
- صعوبة أداء الجانب التطبيقي إذ كثير من وكالات التأمين لا تتفهم العمل الأكاديمي حيث لم نجد مساعدات تشجعنا على البحث أكثر.
- صعوبة التعامل مع وكالات التأمين.
- صعوبة أثناء توزيع الاستبيان فكثير من مدراء الوكالات لم يوافقوا على ملئ الاستبيان كما واجهنا صعوبات من أجل استرجاع الاستبيان وعدم تواجد المدراء في مكاتبهم وعدم تفهمهم طريقة ملئ الاستبيان.

حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة ضمن مجموعة من المحددات والتي يمكن إيجادها ضمن النقاط التالية:

- شملت هذه الدراسة كل من الأفراد المستفيدين من التأمين وشركات التأمين بحكم الخبرة في هذا المجال.
- اقتصرت الدراسة على مستوى ولاية عين الدفلى وولاية البليدة فقط.
- تم الاعتماد في الدراسة على أداة أساسية تتمثل في الاستبيان حيث تم توزيعه على المستفدين من التأمين و كذا شركات التأمين في الفترة الممتدة من 08- 04-2015 إلى 06-05-2015 و تم استردادها في نفس الفترة.

الدراسات السابقة:

- أقاسم نوال، "دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجيستر في التأمين، كلية العلوم الاقتصادية، تسيير و علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2001. والتي تناولت نظرة عامة حول التأمين و كذا دراسة دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- خيري محمد، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، تسيير و علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2011. تطرق الطالب إلى إبراز الدور الذي تلعبه شركات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني.

- أما بالنسبة للدراسة التي قمنا بها فقد قمنا بتسليط الضوء على العوامل المفسرة لواقع قطاع التأمين في الجزائر و كذا دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين بـــ(عين الدفلى – البليدة) إلى جانب توزيع استبيان على المؤمنين لمعرفة مستوى الثقافة التأمينية لديهم.

الفصل الأول

تمهـــــــــــــــــيد الفـــصل:

مع تطور الحياة، وظهور المجتمعات الحديثة، أصبح من الصعب على الأفراد أن يواجهوا المخاطر التي يتعرضون لها ، لذا كان من الطبيعي ظهور التأمين باعتباره خدمة تقدمها شركات التأمين للأفراد المؤمن لهم لتغطية الأخطار المؤمن.

إن الأسلوب الأكثر انتشارا لمواجهة الخطر هو اللجوء لعملية التأمين ولكن هذه العملية تحتاج إلى القيام بعقد التأمين وعقد إعادة التأمين إن لم تستطيع تحمل الخسائر لوحدها.

وتتم عملية الإدارة عن طريق مؤسسات مالية مختصة في مجال التأمين تملك جميع المؤهلات من خبرة وأموال وهيكل إداري مؤهل تدعى بشركات التأمين.

لذلك نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: عموميات عن التأمين

المبحث الثاني: عقد التأمين و عقد إعادة التأمين

المبحث الثالث: شركات التأمين

المبحث الأول: عموميات عن التأمين

التأمين Assurance يستهدف في الواقع تقديم الضمان والأمان Sécurité للأشخاص ضد المخاطر التي لا يمكن توقعها ولا معرفة درجة خطورتها والأضرار المترتبة على ذلك ولهذا قمنا بتوزيع هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: أدرج في المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين، أما الثاني بعنوان المبادئ الأساسية لتأمين ؛ والثالث: أنواع التأمين.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين

سنتناول في هذا المطلب نشأة التأمين ومفهومه من وجهة نظر المشرع الجزائري.

الفرع الأول: نشأة التأمين

إن التأمين بشكله الحالي لم يظهر إلا في بداية القرن الحالي بصور مجموعة من القوانين في العديد من الدول الأوروبية (سويسرا وألمانيا عام 1908 وفرنسا عام 1930)، وهذا القانون الأخير هو القانون الذي كان سائدا في الجزائر إلى غاية سنة 1980 أين أصدر المشرع خلالها قانون التأمين.[1]

إن الشعور بالأمان والضمان رافق الإنسان عبر العصور، وكان أول مجال تجسدت فيه هذه الرغبة، مجال المخاطر البحرية وربا يعود ذلك إلى تكثيف التبادل التجاري بين الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال ما يعرف "بنظام القرض البحري".[2]

ونظرا للاستحالة توفير حجم القروض الكبيرة التي تتطلبها العمليات البحرية في أوائل القرن 15م فإن عمليات الاقتراض لم تستمر طويلا، وفي القرن 17م ظهر التأمين البري في الدول الأوروبية كالتأمين على الحريق وذلك إثر حريق لندن الشهير عام 1666م، حيث دمر حوالي 85% من مباني المدينة، الأمر الذي أدى إلى إقامة جمعيات تهتم بالتأمين ضد أخطار الحريق والتي تطورت عبر الزمن لشركات مختصة، ثم انتقل التأمين إلى العديد من الدول، رغم ظهور عدة اتجاهات له من طرف بعض الفقهاء حول عدم مشروعيته لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية فنادوا بتحريمه باعتباره عقد ينطوي على المقامرة ويحمل في طياته معنى تحدي القدر وعدم التوكل على الله عز وجل.

على النقيض من هذا الرأي، ذهب بعض الفقهاء إلى القول بمشروعيته، فهو لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يرد أي نص بتحريمه، ووفقا لأحكامها فهو مباح وجائز شرعا.

---

[1]- القانون رقم 80-07 والمؤرخ في 1980/08/09، المتعلق بالتأمينات، الصادر بالجريدة الرسمية، 1995، العدد 13، ص2.

[2]- جديدي معراج، "مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص6.

ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ازدادت مخاطر الحياة وأدت الضرورة لظهور أنواع عديدة للتأمينات في شتى المجالات، ومن بين التأمينات، لدينا التأمين على المسؤولية، التأمين على الممتلكات، والتأمين على الأشخاص**.....** وغيرها من التأمينات**.**

الفرع الثاني: مفهوم التأمين

اختلفت مفاهيم التأمين باختلاف الكتاب والفقهاء من جهة، واختلاف العصر الذي عالجوا فيه تعارفهم من جهة ثانية**.**

1- تعريف التأمين لغة:

التأمين من أمّن، أي اطمأن وزال خوفه، وهو بمعنى سكن قلبه، وكذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف، و من ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم**:**" ءَامَنَهُم مِنْ خَوْفٍ"[1] وكذلك**:** "وإِذْ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثَابَةً لِلنَاسِ وَأَمَناً".[2]

كذلك يقال استأمنته أي طلب منه الأمان، والأمن هو الحماية، ويعني الاطمئنان وزوال الخوف وسكون القلب**.**

2- تعريف التأمين قانونا:

تطرق العديد من علماء القانون لوضع تعريف للتأمين، إذ عرفه الجزائريون، المصريون والفرنسيون كوسيلة قانونية للتعاقد**.**

من وجهة نظر المشرع الجزائري:

حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري، التي تنص على أن: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي عوض مالي من آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة أخرى يؤديها المؤمن له والمؤمن.[3]

يرى البعض أن هذا التعريف يمتاز بإبرازه لأهم عناصر العقد من أشخاص التأمين، وهم المؤمن والمؤمن له والمستفيد ومضمونه الخطر والقسط ومبلغ التأمين، ويمتاز أيضا بأنه جاء شاملا لأنواع التأمين.

---

[1] - سورة قريش، الآية رقم 04.

[2] - سورة البقرة، الآية رقم 125.

[3] - جديدي معراج، مرجع سبق ذكره، ص8**.**

إلا أن البعض الآخر ومنهم الدكتور إبراهيم أبو النجا يأخذ على هذا المفهوم اقتصاره على أحد جانبي التأمين وهو الجانب القانوني وإغفاله لجانب آخر لا يقل أهمية وهو الجانب الفني.

3- المفهوم الفني للتأمين:

ليس التأمين علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب بل أيضا عملية تقوم على أسس، وهي تنظيم التعاون بين المؤمن له من طرف المؤمن الذي يعتمد في ذلك على حساب الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة، وعلى الأجزاء المقاصة بين الأخطار وقد يلجأ في هذا التنظيم إلى فنيات أخرى وهي إعادة التأمين والتأمين المشترك.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتأمين

تخضع عقود التأمين لمجموعة من المبادئ استمدت من التشريعات التي نظمت عملية التأمين حتى لا يكون مجال للإثراء غير المشروع بما يتنافى والقواعد العامة للمجتمع وتعدد أنواع التأمينات يؤدي إلى تعدد العقود، أي لكل نوع عقد خاص به لكن هذه العقود لا تتطابق كلها ومبادئ التأمين الستة، حيث أنه نجد ثلاثة مبادئ تخضع لها كافة العقود وهي المصلحة التأمينية، منتهى حسن النية والسبب القريب والمبادئ الثلاثة الأخرى المتمثلة في مبدأ التعويض، مبدأ المشاركة، مبدأ الحلول تسري على عقود تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية، وفيما يلي نتناول المبادئ السابقة بالتفصيل.[1]

الفرع الأول: مبدأ منتهى حسن النية

يخضع لهذا المبدأ كافة وثائق التأمين سواء كانت متعلقة بتأمينات الأشخاص أو الممتلكات أو المسؤوليات.

يقصد به أن يلتزم طرفي التأمين بتوفر كل المعلومات عند التعاقد، وحسن النية المؤمن تتمثل في إدلاءه بكافة البيانات والحقائق المتعلقة بالتأمين المطلوب للمؤمن له وأن تكون تلك البيانات صحيحة ومطابقة للواقع أثناء سريان العقد.

أما حسن نية المؤمن له تتجلى في إثباته لنوع التأمين الذي يرد أن يؤمن عليه بالتدقيق، والاتفاق على قيمة القسط والشروط التي يتم التأمين على أساسها، ترجع أهمية هذا المبدأ للأمور المحتملة الوقوع الناتجة عن إغفال أي طرف في إدلاءه للبيانات على حسن النية أو سوءها، فإن أدلى أحدهما ببيانات جوهرية خاطئة بسوء نية وقصد الغش والتظليل،يبطل العقد بطلانا مطلقا كما نصت المادة 21 "كل كتمان أو تصريح كاذب

[1]- الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 1995/01/25 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 13، المعدل والمتمم بالقانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/26 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 15.

متعمد من المؤمن له قصد تظليل المؤمن في تقديم الخطر ينجر عنه إبطال العقد مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 75من هذا الأمر.

أما في حالة ما إذا تعلق الأمر بالبيانات الجوهرية وطرأ سهو وعدم الانتباه بحسن النية يكون العقد قابلا للبطلان، وبالنسبة للبيانات غير الجوهرية لا يبطل العقد بل يجب تعديله فقط من حيث الشروط.

الفرع الثاني: مبدأ السبب القريب

يسري هذا المبدأ على كافة وثائق التأمين دون استثناء والمتمثل في السبب المؤدي للتعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعة للمؤمن له في حالة تحقق الحادث، فالتعويض يكون السبب القريب و الفعال لحدوث الخسارة بغض النظر عن الأسباب الأخرى البعيدة المساهمة في وقوع الخسارة،ففي حالة ما اتفق الطرفين في نص الوثيقة على عدم استثناء أي خطر وتحققت الخسارة المالية للمستأمن يكون له الحق في المطالبة بالتعويض.[1]

أما إذا كانت هناك استثناءات، لأخطار معينة ثم تحقق الخطر المؤمن منه نتيجة الخطر المستثنى فلا يحق للمؤمن له المطالبة بالتعويض،ويمكن التوضيح بالمثال التالي:

الحالة الأولى: المتمثلة في عدم الاستثناء، كأن يؤمن شخص ما على سيارته من كسر الزجاج واستثنى حادث الاصطدام، ثم شاء أن اصطدم مع سيارة مماثلة له فأصيب بجروح خفيفة وبقيت السيارة كما كانت، وبينما كانا يتحدثان في إجراءات التسوية تجمهر الناس للمشاهدة فقام البعض بالاندفاع لكسر زجاج السيارة وسرقة البضاعة، ففي هذه الحالة يحق للمؤمن له طلب التعويض ويعتبر السبب القريب للخسارة المالية تجمع الناس أما السبب البعيد هو حادث الاصطدام.

الحالة الثانية: المتمثلة في الاستثناءات لبعض الأخطار كأن تؤمن مؤسسة وحدة تابعة لها مختصة في صناعة المواد الكيماوية التغطية من خطر الحريق واستثنت الزلازل و البراكين ثم شاء وأن حدث زلزال بالوحدة فانفجرت أنابيب الغاز واشتعل الحريق، فهل يحق المطالبة بالتعويض ؟ يتمثل السبب القريب في حادث الزلزال الذي انبثق

عنه السبب البعيد المتمثل في الحريق وبما أنه استثنى في العقد خطر الزلزال فلا يحق له المطالبة بالتعويض وهذا حسب نص المبدأ[2].

[1]- جديدي معراج، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] عبد العزيز هيكل فهمي، "مقدمة في التأمين"، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص119.

الفرع الثالث: مبدأ المصلحة التأمينية

إن تحقيق الخطر أو الحادث للمؤمن له يسبب له خسارة مادية فيرجع للمصلحة التأمينية لتوفر له المنفعة المادية.

توافر المصلحة في المستأمن أو المستفيد تحقق له قيمة التعويض، هذا لا يؤدي به إلى التفكير في القيام بعمليات لغرض تحقيق المصلحة كالحريق المتعمد، وارتكاب جرائم القتل العمدي وغيرها من العمليات العمدية.

للمستفيد مصلحة مادية في الشيء الذي يملكه، تتمثل في سلامة الممتلكات التي بحوزته، أما بالنسبة للمصلحة المعنوية تتمثل في تأمينات الحياة كأن يؤمن على حياته أو حياة شخص آخر، غير أن بعض التشريعات لا تأخذ بفكرة المصلحة في لتأمين الأشخاص، كالتشريع البلجيكي الذي أبطل التأمين على حياة الغير واعتبر أن المتعاقد ليس له مصلحة في بقاء الغير.

أما بالنسبة لوقت توافر المصلحة التأمينية تختل باختلاف نوع العقد،ففي العقود الشخصية لا يتحول عقد التأمين لشخص آخر دون موافقة المؤمن،مثل تأمين الحريق والحوادث فالتحويل يقتضي موافقة شركة التأمين و إعادة العد من جديد، وإذا تعلق الأمر بالعقود غير الشخصية يمكن تحويلها من مؤمن لآخر دون الحاجة لموافقة المؤمن.

لدينا المثال التالي لانتقال العقد الخاص بالتأمين البحري كأن يشتري شخص بضاعة من بلد ما يقوم بشحنها على متن باخرة وتأمينها قبل وصولها للمكان المقصود للتصدير، عند الوصول يقوم ببيعها على متن تلك الباخرة، فيتمثل بذلك عقد التأمين للمالك الجديد دون أخذ الرأي من المؤمن، وفي ما إذا طرأ على البضاعة أي تلف أو حرق يكون للمالك حق المطالبة بالتعويض، هذا بمقتضى عقد التأمين بالنسبة للمالك الجديد إلا أنه يستفيد من المصلحة التأمينية.

الفرع الرابع: مبدأ التعويض

يسري هذا المبدأ على كافة وثائق التأمين، ما عدا وثائق تأمين الحياة والحوادث الشخصية لأن حياة الإنسان ومرضه لا تقدر بثمن مادي، فهذا المبدأ يطبق على تأمينات الخسائر بكل أنواعها.

كما أن هذا المبدأ يشترط أن لا تتعدى قيمة التعويض على مبلغ التأمين حسب صراحة المادة 623، الفصل الثالث من القانون المدني على أنه: "لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه يشترط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين".

كما لا يحق للمؤمن له إبرام عدة عقود تأمين على شيء واحد لدى عدة مؤمنين بنفس مبلغ الضرر، لأن تحقق حدث المؤمن منه يحقق له التعويض من طرف كل المؤمنين بقيمة الضرر المتماثلة، هذا يعني تضاعف المبلغ مرات عدة، أي تحقق الحدث يحقق له وسيلة للثراء والكسب غير المشروع للمؤمن لهم، ولتفادي صعوبات تقدير الخسارة الفعلية للمؤمنين قامت شركات التأمين بإصدار وثائق محددة القيمة يتم بمقتضاها الإنفاق على قيمة الشيء موضوع التأمين عند التعاقد.

الفرع الخامس: مبدأ المشاركة في التأمين

يسري هذا المبدأ على تأمينات الخسارة، تأمينات الممتلكات، والمسؤولية المدنية، ولا يسري على التأمينات النقدية حتى لا يكون وسيلة للثراء غير المشروع، فالمبدأ ينص على قيام المؤمن لهم بتأمين لدى مجموعة من المؤمنين على نفس الخطر بوثائق تأمين سارية المفعول، وعندها فإن تحقيق الخسارة للمؤمن لهم تؤدي للتعويض من طرف كل المؤمنين بنسب معينة في المشاركة، وهي عدم تحمل المؤمن واحد كل مبلغ التعويض، وبالتالي تخفيف العبء على المؤمنين.

الفرع السادس: مبدأ الحلول

يسري هذا المبدأ على تأمينات الخسائر فقط، ولا يسري على التأمينات النقدية، مقتضاه ينص على أن يحل المؤمن محل المؤمن له في رجوعه بالتعويض على غير المسؤول عن إحداث الخطر المؤمن منه، للفهم أكثر نتطرق للمثال التالي: شخص (أ) أمن سيارته لدى المؤمن (س) أثناء سيره بالسيارة وقع حادث اصطدام مع سيارة الشخص (ب) نتيجة خطأ هذا الأخير، وقد نتج عن الاصطدام أضرار لسيارة الشخص (أ). ووفقا لقواعد القانون العام يحقق للشخص (أ) مقاضاة الشخص (ب) للحصول على التعويض المستحق، لكن وفق مبدأ الحلول تحل الشركة المؤمنة (س) محل الشخص (أ) في إجراءات التسوية والمطالبة بالتعويض المطلوب، الهدف من هذا المبدأ حتى لا يصبح عقد التامين مصدرا للربح غير المشروع للمؤمن له ومضاعفته المبلغ، أي حصوله على مبلغ التعويض من مصدرين، الشركة المؤمنة والشخص (ب).

المطلب الثالث: أنواع التأمين

سنتناول في هذا المبحث تقسيمات التأمين وعناصر التأمين.

الفرع الأول :أنواع التأمين

تتنوع تقسيمات التأمين في الوقت الحاضر وبصفة خاصة مع التطورات السريعة في العصر الحديث، بحيث أصبح هذا النظام يمتد إلى مجالات شتى، ويمكننا في هذا الصدد تقسيم التأمين تبعا لعدة معايير وهي:

1- التقسيم تبعا للخطر المؤمن عليه:

طبقا لهذا المعيار نجد ثلاثة أنواع للتأمين وهي:

أ- التأمين على الأشخاص: وهي التأمينات المتعلقة بالإنسان، من حيث وجوده وحياته، أو من حيث صحته وسلامته، مثل التأمين من المرض، ومن العجز، ومن الحوادث المختلفة التي تصيب الإنسان، ويهدف إلى دفع مبلغ من المال إذا تحققت الكارثة بصرف النظر عن الفرد الذي ينشأ عنه، فلا يخضع لمبدأ التعويض حيث يستولي المؤمن له على مبلغ التأمين المتفق عليه بكامله، إذا تحقق الخطر المؤمن منه، دون النظر إلى نتيجة الضرر الذي أصابه، بل حتى إذا لم يصب بأي ضرر ويشمل على نوعين أساسين: التأمين على الحياة، وتأمين الحوادث الشخصية.

ب- تأمين الممتلكات: ويشمل تأمين الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص، وهذا المجال أوسع للتأمين، ويدخل في التأمين من الأخطار لتي مصدرها الإنسان كالسرقة، أو طبيعية كالزلازل، الفيضانات والأعاصير...الخ.

ج- تأمين المسؤولية المدنية: ويتعلق بالأضرار التي تصيب الغير ويكون الشخص مسؤولاً عنها ويدخل ضمن هذا النوع من التأمين ثلاثة أطراف هي: المؤمن (شركة التأمين)، المؤمن له (دافع الأقساط)، المتضرر(قابض مبلغ التأمين)، ولا يمكن اعتبار المتضرر هو المستفيد، والخطر المؤمن منه في التأمين هو المسؤولية، وليس هو الضرر الذي يصيب المتضرر، بل هو الضرر الذي يصيب المؤمن له من رجوع المتضرر عليه.[1]

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل ،" التأمين و إدارة الخطر النظرية و تطبيق"، دار وائل لنشر،عمان، الأردن، 2008، ص37.

2- التقسيم تبعاً للموضوع :

أ- التأمينات البحرية: وهو النوع الذي سبق جميع أنواع التأمينات الأخرى في النشأة، ويخصص الأخطار التي تهدد السفن وحمولتها خلال رحلاتها، أو عند إرسائها بالميناء، وكل عملية نقل بحري، وقد نظم الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات والصادر بتاريخ 1995/01/25[1] ، كل أنواع التأمينات ووضع بأحكامها.

ب- التأمينات البرية: ظهر هذا النوع بعد ظهور التأمينات البرية، وتهدف إلى تغطية الأخطار التي تهدد الشخص في البر وتنقسم إلى: تأمينات على الأضرار، وتأمينات على الأشخاص.

ج- التأمينات الجوية: وهي أحدث عهدا من التأمينات البحرية والبرية، وقد ظهرت مع ظهور الطائرات، وتهدف إلى تغطية الأخطار التي تتعرض لها أو تحدثها المركبات الهوائية، أثناء رحلاتها، أو عند توقفها في المطار، جميع الأخطار التي تتعلق بعملية النقل الجوي، وقد نظم الأمر رقم 95-07 أيضا هذا النوع من التأمينات ووضع أحكامه.

3- التقسيم على أساس العلاقة مع النظام العام:

يكون التأمين حسب هذا التقسيم إما اختياريا أو إلزاميا.

أ- التأمينات الاختيارية: وهي التأمينات التي يقوم المؤمن له بالتعاقد عنها اختياريا إذا ما رغب في تفادي الأعباء المالية المترتبة عن مخاطر معينة محتملة.

ب- التأمينات الإلزامية: وهي التأمينات التي يلتزم المؤمن له بالتقاعد عنها وفقا لأحكام القانون مثلا: التأمينات الاجتماعية (ضد الإصابات من أمراض مهنية، أو حوادث العمل)، التأمينات على السيارات، والتأمينات لممارسة المهن الخطيرة (كالتأمين على المسؤولية من طرف المقاولين والمهندسين)، والتأمين في النشاطات الاجتماعية والجماعية التي يتوقع فيها أخطار يوميا (كالتأمين في مجال الرياضة)، بالإضافة إلى التأمين من الكوارث الطبيعية، وهو حديث النشأة في الجزائر.

الفرع الثاني:عناصر التأمين

لعملية التأمين عناصر منها ما هي قانونية، وتتمثل في المؤمن له، حيث يتمثل الأول في شركات التأمين، والثانية في الأشخاص المستفيدة في حالة وقوع الأخطار، الحادث المؤمن عليه، ويكون ذلك في إطار عقد التأمين المبرم بين الطرفين، إضافة إلى هذين العنصرين هناك عناصر أخرى جوهرية كالخطر أو القسط، وعنصر المصلحة ويقصد بذلك

[1] الجريدة الرسمية العدد رقم 13 الصادرة عن الجمهورية الجزائرية، بتاريخ 8 مارس 1995،ص10.

المصلحة للمؤمن أو المستفيد في حالة عدم تحقق الخطر أو الحادث المؤمن منه، فهل تعتبر المصلحة عنصر رابع يلزم توافرها في جميع أنواع التأمين، أم أنها ليست إلا عنصر في بعض صور التأمين دون أن يلزم توفرها في العنصر الآخر.

1- **الخطر:**

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت غير أنه رغم اختلافها وتعددها، كانت متطورة مع قليل من العيوب، وسوف نعطي بعض التعاريف التي وردت عن الخطأ والتي تتماشى مع الواقع العلمي وحياتنا اليومية، والجوانب التطبيقية لعملية التأمين، فالخطر يعرف على أساس:

"أنه الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة بنتيجة وقوع الخط "ويعرف كذلك على أنه "حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين" وهو "الانحراف الحاصل في الأحداث التي قد تقع خلال فترة زمنية معينة، في موقع معين" وقع عرفه البعض بأنه عدم التأكد، حيث نجد الكاتب Demenbery يعرف بأنه عدم التأكد بالنسبة للخسارة، والمقصود هنا بعدم التأكد، وهو عدم التأكد الموضوعي أي أن الحدث قد يقع وقد لا يقع، وفي هذا السياق نجد الكاتب Efeffer قد ميز بين الخطر وعدم التأكد كما يلي "الخطر هو عبارة عن مركب عوامل ويقاس بالاحتمال، وهو حالة في الحياة الواقعية في حين أن التأكيد هو حالة ذهنية تتعلق بوضع حالة محددة ويقاس بدرجة الاعتقاد".

وأما الخطر في التأمين فهو الحادثة محتلة الوقوع، يعني غير المحققة، وغير المستحيلة، والتي ينجم عنها خسارة مادية، وهذا ما يجعل الخطر التأميني يتصف بعدة صفات هي:

- أن يكون الحدث محتمل الوقوع ؛
- أن يكون الخطر المؤمن مشروعا أي الحادثة التي تقع ليست مخالفة للنظام و الآداب العامة ؛
- أن تكون الخسارة الناتجة عن وقوع الخطر مادية .

2- **القسط**:

وهو ذلك المبلغ المالي الذي يلتزم بدفع المؤمن له إلى المؤمن لتغطية الخطر الذي يلحق بالمؤمن له،ووجوده (القسط) لازم لقيام التأمين، وإلا كان هذا الأخير باطلا، فالقسط هو المقابل المالي أو أية دفعة مالية أخرى شريطة أن تكون في النهاية نقدا، ويسمى هذا المقابل بالقسط إذا كان المؤمن شركة، ويسمى اشتراكا إذا كان المؤمن جمعية أو تعاضدية.

والقسط عنصر جوهري، في تأمين ما للخطر من أهمية، فوجوده لازم لقيام التأمين، ومن هنا تبدأ الصلة الوطيدة بين القسط والخطر حيث أن القسط يعبر عن قيمة الخطر أو ثمنه فهو يعادل قيمة الخطر طبقا للقواعد والأصول الفنية، مع الاستفادة بقواعد الإحصاء، ويسمى بالقسط أو القسط الصافي، ويتكون القسط من عنصرين هما: [1]

1- **القسط الصافي: (**القسط الذي يمثل الخطر) وهو الذي يكون فيه القسط معادلاً لقيمة الخطر، دون أن يتعرض المؤمن للخسارة ودون أن يحقق ربحا. ويكون تحديد القسط الصافي بالاعتماد على مبادئ الإحصاء، بتقدير كلفة الحوادث لسنة ما، وإحصاء عدد الأخطاء، أي عدد العقود الموافقة بهذا الخطر فنجد:

القسط الصافي= كلفة الحوادث / عدد الأخطار

2- تعريف العقد: إن المؤمن يقوم بنفقات تطلبها إدارة الشركة، فهناك وسطاء ويجب مكافئتهم، فحتى لا يحقق خسارة، بل تضاف إلى القسط الصافي وتسمى بعلاوة القسط ويدفعها المؤمن إلى القسط الصافي، وتحتوي هذه الأخيرة على عناصر متعددة يمكن حصرها فيما يلي:

- مصاريف اكتساب العقود والضرائب ؛
- مصاريف تحصيل الأقساط والأرباح التي تهدف إلى تحقيقها ؛
- مصاريف الإدارة.

3- مبلغ التأمين: يتمثل هذا الأداء في مبلغ من النقود يلتزم به المؤمن عند وقوع الكارثة أو الحادث المؤمن منه، إلى المؤمن له أو المستفيد، ويختلف تحديد أداء المؤمن في تأمين الأشخاص عنه في تأمين الأضرار ففي تأمين الأشخاص يكون مبلغ الأمين محددا بالاتفاق بين المؤمن له والمؤمن دون أية علاقة بين مبلغ التأمين وما يستحقه من ضرر، حيث يكون القسط منه الادخار، وتكوين رأس المال عن طريق دفع أقساط معينة، أما في تأمين الأضرار فيتحدد المبلغ بثلاث عوامل هي:[2]

- مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد ؛
- مقدار الضرر الذي يلحق المؤمن له ؛
- قيمة الشيء المؤمن عليه.

[1] محمد جودت ناصر، "إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر،عمان، 1996، ص19.

[2] محمد جودت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المبحث الثاني:عقد التأمين وإعادة التأمين

وفي هذا الصدد سنتناول الجانب القانوني للتأمين، والمتمثل في عقد التأمين، لذا فإن دراسة هذا الجانب تقتضي هنا أن نتعرف:

المطلب الأول: عقد التأمين

نتعرف على مفهوم عقد التأمين ثم أركان عقد التأمين.

الفرع الأول: تعريف عقد التأمين(Contrat d'assurance)

يمكن تعريف عقد التأمين بأنه: "اتفاق بين طرفين، يتعهد بمقتضاه الطرف الأول بأن يدفع إلى شخص ما مبلغا معينا من المال في حالة وقوع خطر، مقابل أن يدفع الثاني للطرف الأول مبلغ أو عدة مبالغ مالية تكون قيمتها في مجموعة أقل نسبيا من المبلغ الذي يتعهد الطرف الأول بدفعه"[1].

ويمكن إعطاء تعريف ومفهوم ثاني لعقد التأمين، حسب قانون التأمين الجزائري: "فعقد التأمين هو اتفاق بين شخصين فأكثر يهدف إنشاء علاقة قانونية، وينصب على موضوع أو محل محتمل الوقوع (الخطر)، يلتزم بمقتضاه المؤمن له بدفع القسط أو الاشتراك مقابل التزام المؤمن بأداء مبلغ من المال وقت وقع الخطر المؤمن منه".[2]

وبمعنى أصح أن الحدث المؤمن ضده إذا لم يقع خل التزام على المؤمن (الشركة) في حين يبقى المؤمن له (زبون شركة التأمين) ملتزما طيلة مدة الاتفاق بتسديد الأقساط بدون أي مقابل، وهذا ضمن شروط عقد التأمين.

وعليه فإن كل من التعريفين يبرزان بعض الجوانب الخاصة والمتعلقة بعقد التأمين والمتمثلة في:

[1] زياد رمضان،" مبادئ التأمين"، دار الصفاء، الأردن، 1984، ص27.

[2] معراج جديدي، مرجع سبق ذكره، ص ص33-34.

- **المؤمن:** وهو الطرف الأول في عقد التأمين، ويمكن أن يكون فردا كما هو الحال في جماعة لويدر للتأمين، ويمكن أن يكون جمعية تعاونية أو شركة مساهمة أو حكومة أو غير ذلك.
- **المؤمن له:** وهو الطرف الثاني في عقد التأمين، وهو المستفيد من عقد التأمين في حالات كثيرة.
- **مبلغ التأمين:** وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن إلى المؤمن له أو المستفيد في حالة وقوع الخطر.
- **الخطر المؤمن ضده أو موضوع التأمين:**

- **مدة التأمين:** وهي المدة المتفق عليها بين طرفي عقد التأمين "ومن الواضح أن تتعدد عناصر عقد التأمين يجعل من الصعب إيجاد تعريف شامل لأي عقد تأمين[1]

الفرع الثاني:أركان عقد التأمين

ينعقد عقد التأمين بتوافر أركانه كغيره من العقود الأخرى، وأركان العقد هي: الرضا، المحل، السبب، لذلك فإن عقد التأمين ينعقد بالرضا بين طرفيه، وهما المؤمن والمؤمن له، وأن ينصب هذا الرضا على محل هو الخطر المؤمن منه، وأن يكون له سبب وهو المصلحة في التأمين، تلك هي أركان عقد التأمين الواجب توافرها لانعقاده.

- **الرضا:** إن الرضا هو الركن الأساسي في العقد، فهو يفيد تلاقي إرادة المؤمن له من جهة وإرادة المؤمن من جهة ثانية. بطريقة الإيجاب والقبول من أجل إبرام عقد التأمين على المخاطر، وتتحدد بمقتضاه التزامات كل من المؤمن والمؤمن له.

- **المحل:** إن الخطر هو المحل الذي يرد عليه عقد التأمين، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد الرزاق السنهوري: "إن عناصر التأمين ثلاثة: يعتبر القسط هو محل التزام المؤمن له، ويعتبر مبلغ التأمين هو محل التزام المؤمن، أما الخطر وهو أهم هذه العناصر فهو محل التزام كل من المؤمن والمؤمن له، فالمؤمن له يلتزم بدفع الأقساط ليؤمن على نفسه من المخاطر، والمؤمن يلتزم بدفع مبلغ التأمين المؤمن له من الخطر، فالخطر إذن هو من وراء القسط، ومبلغ التأمين هو القياس الذي يقاس به كل منهما.[2]

- **السبب:** إن السبب الرئيسي في عقد التأمين هو المصلحة، أي المصلحة المراد التأمين عليها من وقوع المخاطر، وذلك هو السبب المباشر الذي يدفع بالمتعاقدين إلى إبرام عقد التأمين، فمصلحة المؤمن له تكمن في المحافظة على الشيء أو الشخص المراد التأمين عليهما من المخاطر هذا فضلا عن مصلحة الشركة التي تكمن خاصة في تحقيق الأرباح، وإلى جانب ضرورة توفر المصلحة في سبب التأمين، يجب أيضا أن تكون هذه المصلحة اقتصادية أي ذات قيمة مالية، أو قابلة للتقدير بالنقود، ومشروعة أي أنها لا تكون مخالفة للقوانين والنظام العام والآداب.

---

[1] عبد العزيز هيكل فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] إبراهيم أبو النجا، **التأمين في القانون الجزائري**، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985،ص 189.

المطلب الثاني: إعادة التأمين

قد لا تستطيع شركة التأمين تحمل مبالغ ضخمة فتستعين بشركة أخرى أو عدة شركات نظرا للأخطار الكبيرة التي قد تتعرض لها فتقوم بعملية تدعى إعادة التأمين وسنتعرف عليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم إعادة التأمين

إعادة التأمين REASSURANCE يحدث أحيانا أن يعرض على إحدى الشركات أن تؤمن ضد خطر معين وبمبلغ كبير يفوق إمكانيات الشركة المالية وإزاء هذا العرض تجد الشركة نفسها أمام أخد البديلين فهي إما أن ترفض العرض وبذلك

تخسر عملية هامة قد تكون مربحة، وإما أن تقبل العرض على الرغم من إمكانياتها المحدودة، وفي معظم الحالات تقبل

الشركة العملية ولكن تحتاط لذلك بالتأمين على الجزء الباقي لدى شركة تأمين أخرى أو عدة شركات، تسمى هذه الطريقة باسم إعادة التأمين، وتتبع أهمية إعادة التأمين من أنها تؤدي إلى توزيع الخطر على عدة مؤمنين وبذلك يصبح الخطر موضع التأمين غير مركز، وتسنى الشركة الأولى بالهيئة المعيدة للتأمين أو الهيئة المضمونة أو المؤمن الأصلي أو المؤمن المباشر، بينما تسمى الشركات التي أعيد التأمين لديها بهيئات إعادة التأمين أو الهيئات المتنازل لها أو الهيئات الضامنة.

- وهناك بعض شركات التأمين التي تتخصص في عملية إعادة التأمين فقط وبذلك لا تقوم بأي عملية تأمين مباشرة، وهناك شركات أخرى تقوم بهذه العملية بجانب التأمين المباشر التي تقوم بها.
- وفي بعض الأحيان تقوم الشركة التي أعيد التأمين لديها بإعادة التأمين لدى شركة التأمين ثالثة، وبذلك يصبح موقفها من الشركة الثالثة مثل موقف المؤمن الأصلي وتسمى هذه الحالة بحالة التأمين على إعادة التأمين.
- ويمكن تعريف إعادة التأمين كالتالي:

"تعود الشركة المؤمنة فتؤمن نفس المخاطر لدى شركة ثانية، أي أن شركة التأمين يمكنها أن تحدد مسؤولياتهم عن تحقيق الأخطار المؤمن منها، وذلك أن تحتفظ بجزء من العمليات التي تقبلها وتسند جزءا أو أجزاء أخرى لشركة أو شركات أخرى، وبهذه الوسيلة يستطيع المؤمن المباشر أن يتوسع في قبول العمليات المختلفة مهما كانت مسؤولياتها، لأنه يعلم مقدما أنه يستطيع أن يحتفظ لنفسه بجزء من العمليات".[1]

المخطط رقم (01): توضح آلية إعادة التأمين

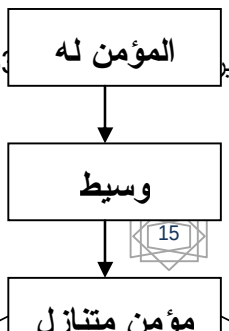

[1] فاطمة مروة، "الفنون التجارية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1963.

المصدر: ***MR LECHANI, ASSURANCE; institut* international *de management –promotion 03- 1998; p 24.***

من خلال هذا المخطط الذي يوضح عملية إعادة التأمين نلاحظ أن الشركة المؤمنة هي المؤمن المتنازل وشركة إعادة التأمين هي معيد التأمين التي تستطيع تحمل المخاطر أكثر منها .

الفرع الثاني: مفهوم عقد إعادة التأمين

ينظم العلاقة بين المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين فهو العملية التي تتم بين شركتي تأمين، بمقتضى العقد تتعهد الشركة المعاد التأمين لديها بتحمل قدر معين من أعباء الخطر الذي قبلته الشركة التي قامت بالتأمين أولا، ويحدث هذا في الحالة التي يتعاقد فيها المؤمن مع المؤمن له، ثم يجد المؤمن نفسه يتحمل بالتزامات كبيرة بالنسبة لخطر واحد، فيحاول أن ينقل العبء إلى شخص آخر وهو مثنى التأمين، ولا يحتفظ لنفسه إلا بنصيب ضئيل، أو قد يلقى عبء الخطر كله على مثنى التأمين، في هذه الحالة يوجد من الناحية القانونية عقد التأمين بين المؤمن والمثنى التأمين، ويكون فيه المؤمن في مركز المؤمن له في عقد التأمين العادي، ويكون فيه مثنى التأمين في مركز المؤمن، ولكن هذا العقد بين المؤمن ومثنى التأمين لا ينتج آثاره إلا في العلاقة بين طرفين المؤمن ومثنى التأمين، ولا صلة له بالمؤمن لهم، إذ لا تربط هؤلاء بمثنى التأمين أية رابطة قانونية. ويظل المؤمن الأول مسؤولا بمقتضى عقد التأمين الأصلي اتجاه المؤمن له.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين عقد التأمين وعقد إعادة التأمين

إن عقد التأمين لا يختلف كثيرا عن عقد إعادة التأمين، فعقد التأمين هو اتفاق بين طرفين، تتعهد فيه شركة التأمين بأن تدفع إلى شخص ما مبلغا معينا من المال في حال وقوع الخطر، أما عقد إعادة التأمين فهو اتفاق بين هيئتين من

[1] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص45.

هيئات التأمين، وتتعهد بمقتضاه إحدى الهيئتين بتحمل جزء من العقد الذي ترسله الهيئة الأولى إلى الهيئة أو الهيئات التي يمكن إعادة التأمين لديها، وعادة ما تتم هذه العملية إذا كان مبلغ الخطر المؤمن عليه كبيرا جدا يفوق إمكانياتها.

إن عقد التأمين هو أصل العملية التأمينية، وحتى تفي شركة التأمين بالتزاماتها، وتضمن الوفاء بالاحتياجات المتوقعة لزبائنها بسرعة ودون خسائر تذكر، تلجأ إلى إعادة التأمين لدى هيئات أخرى، التي بدورها تتحمل نسبة من قيمة التغطية للخطر المؤمن ضده، لضمان سلامة العملية التأمينية.

المخطط رقم 02: العلاقة بين عقد التأمين وعقد إعادة التأمين

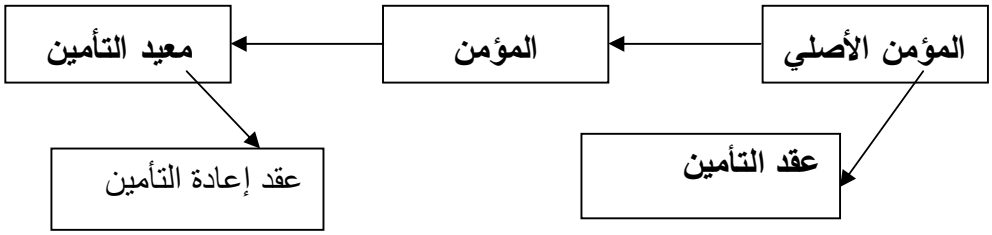

المصدر: زياد رمضان، مبادئ عقد التأمين،عمان ،الأردن،1984 ، ص18.

إن هذا المخطط الذي يوضح العلاقة بين عقد التأمين وإعادة التأمين والنتيجة هي أن عقد التأمين هو الذي يولد منه عقد إعادة التأمين .

المبحث الثالث: شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين القناة الرئيسية لتسويق الخدمة التأمينية لذلك سنتناول في هذا المبحث تعريف شركات التأمين وأنواعها ووظائفها.

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين

سنتناول في هذا المطلب تعريف شركات التأمين وخصائصها وأهميتها.

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين

تعرف شركات التأمين بأنها :

- شركات التأمين المنشأة المالية تختص بدرجة كبيرة في التأمين ضد المخاطر التي قد يتعرض لها الجمهور والمنشات على اختلاف أنشطتها وفعالياتها ومن هذه المخاطر الحريق + السرقة ... الخ وذلك عن طريق استقتاء أقساط التامين من المؤمن له ومن ثم تغطية الخسائر عن حدوثها. [1]

[1] - فلاح حسن عداي الحسين، " إدارة البنوك "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، طبعة4، 2008، ص16-189.

- شركات التأمين هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا فهي مؤسسة للتامين تقدم الخدمة التأمينية لمن يحتاجها ويطلبها وكذلك هي منشات مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها.
- شركات التأمين هي عبارة عن شركات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح ويتحقق هذا الربح في حالة زيادة ما تحصله الشركة من أقساط عن مقدار ما تتحمله من تعويضات .[1]

الفرع الثاني: خصائص شركات التأمين

نظرا للطبيعة الخاصة التي تقدمها شركات التأمين فإنها تتمييز بالسمات التالية :

1- تتميز شركات التي تزاول التأمين وإعادة التامين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضمان أو رهن حاضر فالأمان الوحيد هو رأس المال واحتياطي بالإضافة إلى ضرورة على المنشات لحماية حقوق حملة الوثائق والمحافظة على المدخرات الوطنية .

2- تتميز خدمة التأمين بأنها خدمة مؤجلة وهذا يتطلب من الإشراف الحكومي طرق خاصة لتنظيم وإدارة المنشات التأمين في مجال التسويق والدعاية والإعلان وأيضا للتنفيذ وتقسيم النشاط المحاسبي.

3- لا تخضع أسعار التأمين لقوانين العرض والطلب وإنما يتطلب تسعيرة الخدمة التأمينية ولذلك يجب وجود فيها شركات التأمين خبراء وفنيون يقومون بالخدمة .

4- التدخل الحكومي واضح في مجال النشاط التأميني حيث تقوم الحكومة بالرقابة على التأمين وشركات التأمين.
5- نظرا للفترة الزمنية التي تمتد خلالها عقود التامين فانه يصعب على شركات تحديد نتيجة النشاط التأمين بشيء من الدقة لبعض العقود لوثيقة التامين على الحياة وتمتد لفترات زمنية طويلة وبالتالي هناك أنواع من المصروفات لا يمكن تحديد قيمتها بدقة إلا فقي نهاية مدة العقد وعلى ذلك فإن الأرباح التي تحققها شركة التأمين تعتبر تقديرية بعكس الحال في المنشات التجارية التي يمكن تحدد نتائج أعمالها في نهاية السنة.

6- على شركات التأمين إن تستثمر الأموال المتاحة التي لديها ولكن في ضوء ما هو محدد في القانون سواء بالنسبة لأوجه الاستثمار الواجب الاستثمار فيها أو بالنسبة التي يحددها القانون لكل نوع م الاستثمار غير محدد في القانون بعكس الشركات الأخرى.

7- معظم شركات التأمين تعمل في فروع مختلفة فروع التأمين الحياة والممتلكات كما يجبر القانون شركات التأمين على إعداد القوائم المالية لكل فرع على إحدى بالإضافة إلى مجمع لفرعي النشاط معا وتتمثل القوائم

[1] - محمود السحاحي ،"المحاسبة في شركة التأمين "، مكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص26.

المالية في الميزانية الدخل قائمة التدفقات النقدية قائمة الإيرادات ومصروفات التأمينات الأشخاص وتكوين الأموال قائمة إيراد والمصروفات لتأمين الممتلكات والمسؤوليات [1].

الفرع الثالث: أهمية شركات التأمين

تلعب شركة التأمين دورا هام سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وعموما تتمثل أهمية التأمين فيما يلي:

1- إن لنشاط التأمين التي تتولها منشآت التأمين دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع عن طريق توفير عوامل الأمان والاطمئنان اتجاه الأخطار المتوقع حدوثها والاستقرار الاجتماعي هو محصلة استقرار الاقتصادي ناتج عن تعويض المستأمن والمأمن له وما لقاه من خسائر أو جزء منها عند وقوع الخطر.
2- تلعب شركة التأمين بمختلف أنواعها دورا بالغا في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع لاسيما لدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأفرد وأسرار المجتمع.
3- تلعب شركة التأمين دور هام وحيوي في تجميع المدخرات الوطنية ثم إعادة استثمار المدخرات في مشاريع تتعلق بخطط التنمية والازدهار الاقتصادي للمجتمع.
4- إن المنشآت التأمينية تلعب دور كبير في إدارة الأخطار التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة في مشروعات الإنتاجية وبهذا ترتفع منشات التأمين عن كاهل تلك الوحدات الإنتاجية عبر إدارة الأخطار.
5- تقوم شركات التأمين في استيعاب نطاق عريض من العمالة بما يساهم في التخفيف من أثار مشاكل البطالة ونقض فرص العمل ولاشك أن أي نمو في قاع التأمين سيواكبه نمو مماثل في خلق فرص العمل أمام الشباب وتحقيق استقرارهم المنشود.

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

يمكن تقسين شركات التأمين إلى عدة أنواع ونحن اعتمدنا تقسيمها إلى:

الفرع الأول: الأشكال القانونية لشركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفقا لهذا الشكل إلى[2]:

---

[1] محمد محمود السجاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص40 -42.

[2] محمد محمود السجاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص40 -42

1- شركات المساهمة:

تكون الملكية في شركات المساهمة أو شركات الأسهم في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس
الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة وتصريف أمورها، ويضع الخطة التأمينية والاستثمارية للشركة ويشرف على تنفيذها، وللمساهمين الحق في الربح الصافي الذي تحققه حيث تقوم هذه الشركة بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها، إن هذا النوع من الشركات يتميز بكبر رأس مالها وهذا
راجع للعدد الكبير من المساهمين.

2- شركات الصناديق:

هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار، فهي لا تصدر أسهما، إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير فهي تغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.

3- الجمعيات التعاونية:

يقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة، أو يعملون لدى مشغل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود، وتحدد مسؤولية كل عضو وفق قيمة اشتراك كل عضو المحدد والمطلوب سداده.

4- الحكومة كمؤمن:

يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب والزلازل والبراكين، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي، وتوزيع المداخيل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز .

الفرع الثاني: الأشكال الفنية لشركات التأمين

تنقسم شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى:

1- شركات التأمين على الحياة:

تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال.

2- شركات التأمين العام:

عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة الشركات التي تقدم مختلف أنواع التأمين العام عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة، وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة
المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.[1]

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

تتجلى وظائف شركات التأمين فيما يلي:

1- التسعير: تهتم وظيفة التسعير بمعرفة القسط الواجب دفعه من المؤمن نظير الخطر الواجب تأمين ضده. وبالتالي هذه الوظيفة تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، ومبلغ التأمين والظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده حيث يقوم بدراسة الإحصائيات الخاصة بالولادات والوفيات والإمراض والحوادث بناءا على هذه المعلومات وبالإضافة إلى المعلومات التي تقوم بتجميعها من مؤسسات رسمية وخاصة تقوم بتحديد واحتساب أسعار التأمينات المختلفة ويجب أن يكون سعر التأمين كافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده وان يدير بعض الربح من وراءه .

2- **الاكتتاب:**

تهتم هذه الوظيفة باختبار و تبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها و غاياتها، و يهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة، و بذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح و ترفض الطلبات التي ينتج عنها خسائر، و تقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة، و قد تكون هذه السياسة الحصول على عدد كبير من عقود التأمين المختلفة و التي تعطي أرباح قليلة أو الحصول على عدد قليل من عقود التأمين و التي تعطي أربحاً كبير .

و تحصل شركة التأمين عن المعلومات اللازمة لعملية الاكتتاب من مصادر عديدة .

[1] عبد الغفار حنفي،" أسواق المال (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص126.

أهمها : طلب التأمين ، تقرير مندوب الشركة للاستعلام عن مصادر خارجية كالمركز المالي الفحوصات الطبية في حالة التأمين على الحياة أو المرض [1].

3- الإنتاج:

يعني الإنتاج كل ما يتعلق بالمبيعات و النشاطات التسويقية التي تقوم شركات التأمين و التي تتمثل في الخدمة التأمينية، فعلى سبيل المثال في شركات المختصة في تأمين الممتلكات و المسؤولية توجد دوائر تسويق تحتوي على موظفين عاديون بالإضافة إلى موظفين فنيين على درجة عالية من الخبرة في مجالات التأمين لمختلفة، حيث يقومون مثلا بشرح برنامج تأمين جديد للمؤمن لهم، كما تقوم شركات التأمين عامة بمجموعة واسعة من النشاطات التسويقية كتطوير فلسفة التسويق، وتقييم الدور الذي تحتله في سوق التأمين، ووضع خطط للإنتاج قصيرة و طويلة الأجل، كما تقوم بتطوير برنامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات المستهلكين و المؤسسات التجارية و وضع إستراتيجيات جديدة للتسويق بالإضافة إلى إعلان عن الوسائل التأمينية الجديدة من وسائل الإعلام المختلفة [2].

خلاصة الفصـــــــــــــــل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى المفهوم الشامل للتأمين و المبادئ الأساسية لقيام عقد التأمين الصحيح وانه في حالة عدم قدرة شركات التأمين على تأمين مبالغ كبيرة تقوم بعملية تدعى إعادة التأمين عن طريق عقد إعادة التأمين وإن لشركات التأمين أهمية كبيرة على الاقتصاد من حيث أنها تنشط الاقتصاد عن طريق الاستثمار والادخار.و في الأخير يمكن أن نقول للتأمين دور مزدوج من خلال تلبية حاجيات المجتمع من جهة وتجميع المدخرات و استثماراها لتحقيق ارباح من جهة ثانية

[1] أسامة عزمي سلام، "إدارة الخطر و التأمين"، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن، 2007 ، ص ص157،158.

[2] يزيد منير ابصيوي، "إدارة التأين و المخاطر"، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، الأردن، 2006 ، ص 72.

الفصل الثاني

تمهيـــــــــــــد الفصل:

عرف قطاع التأمين في الجزائر العديد من المتغيرات المتمثلة في انتقال المؤسسات الناشطة في السوق التأمين الجزائري إلى مرحلة الاستقلالية والسماح لها بضمان كل الأخطار فيترتب عن ذالك تنويع المنتوجات التأمينية المعروضة، وهذا ما أدى إلى وجود نوع من المنافسة بين المؤسسات التأمينية في عرض منتجاتها في الأسواق العالمية وذالك من اجل تحقيق من الأرباح وفرض مكانتها في سوق التأمين العالمي.

وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر

المبحث الثاني: المشاكل و التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في الجزائر

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في الجزائر

المبحث الأول: التأمين في الجزائر

قطاع التأمين كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى قد مر بجملة من الإصلاحات التي فرضتها السياسات الاقتصادية المختلفة والتي وضعته أمام تحديات تتطلب الاستجابة للتغييرات المختلفة في المحيط، وهذه التغييرات ليست إلا من أجل تحسين هذا القطاع و تطويره حتى يثبت وجوده بين القطاعات الأخرى.

المطلب الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر

من خلال التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر يمكن تقسيم المراحل التي مر بها إلى أربع مراحل، و هي:

الفرع الأول: مرحلة الاحتلال

تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 13 جويلية1938 المنظم لعقد التأمين، و في هذه الفترة كان القطاع مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية)، إذ بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين، أهم ما ميز هذه المرحلة هو إهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البحري الذي كان يدر أموالا كثيرة على شركات التأمين بعد ذلك، تدارك هذا النقص بإصداره لمجموعة من القوانين و النصوص التنظيمية، أهمها:

- قانون 13 جويلية 1938 الذي نظم عقود التأمين البري؛
- مرسوم أوت 1941 الذي ينظم عمل شركات التأمين[1]؛
- قانون 27 أوت 1958 الذي نص على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية لمالكي السيارات.

ما يمكن قوله عن هذه المرحلة أن هذه القوانين نظمت قطاع التأمين لكنها في المقابل أعطت لشركات التأمين الفرصة للحصول على أموال ضخمة من المؤمن لهم دون النظر إلى الخدمات المقدمة و التي ترتكز على حماية مصالحهم من الخطر حيث كانت في الكثير من الأحيان تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لأصحاب الحوادث.

الفرع الثاني: مرحلة الرقابة على الشركات الأجنبية (سنة 1963):

تم صدور القانون رقم 201/36 المؤرخ في 1963/06/08 و المتعلق بفرض التزامات وضمانات على الشركات الأجنبية في مجال التأمين في الجزائر، و فيها كانت أغلب الشركات العاملة في مختلف

[1] كمال رزيق، محمد لمين مراكشي،" الصناعة التأمينية، الواقع العملي و آفاق التطوير – تجارب الدول –"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 03-04 ديسمبر 2012، ص 7.

مجالات التأمين شركات فرنسية، أو فروع لشركات يوجد مقرها الرئيسي بفرنسا، فلجأت الدولة الجزائرية الحديثة العهد بالاستقلال آنذاك إلى فرض رقابة على عمل هذه الشركات إضافة إلى إنشاء بعض الشركات الجزائرية مثل الشركة الجزائرية للتأمين (saa) التي أنشئت بتاريخ 1963/12/12 على شكل شركة مختلطة جزائرية مصرية في بداية الأمر وعرفت عدت تعديلات في قوانينها الأساسية وأصبحت تدعى الآن الشركة الوطنية للتأمين وكذلك الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (caar) سنة 1963 بموجب أمر 197/63. [1]

الفرع الثالث: مرحلة احتكار الدولة للتأمين وإعادة التأمين (1966-1995):

لقد دشنت بصدور الأمر رقم 127/66 الصادر في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين بالجزائر، و يعتبر هذا الأمر منطقيا في ظل السياسة الاشتراكية التي كانت تتبناها الدولة في تلك الفترة وتميزت هذه المرحلة بالنص على إنشاء أو تطوير الشركات الموجودة بحيث تنفرد بأعمال التأمين وإعادة التأمين بالجزائر فتم التأكيد على إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين بموجب الأمر رقم 129/66 بتاريخ 27 ماي 1966 وتم توسيع نشاط شركة (لاكار) الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ليشمل جميع عمليات التأمين وذلك بموجب القرار الصادر في 26 فيفري 1969 وتم تعديل قانونه الأساسي فيما بعد سنة 1985 ليصبح اسمه الشركة الجزائرية للتأمين.[2]

و بتاريخ 1973/10/01 أنشأت الشركة الجزائرية لإعادة التأمين(CCR) و أوكل إليها تأمين المخاطر التي يمكن أن تتخلى عنها الشركات الوطنية بحيث تقوم هذه الشركة بتأمين تلك المخاطر لدى شركات أجنبية قادرة على ضمانها، وأنشئت كذلك فيما بعد الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (caat) في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم 85/82.

الفرع الرابع: مرحلة إلغاء احتكار الدولة للقطاع (من 1995 إلى يومنا هذا):

ظهر ذلك في الإصلاح الذي جاء من خلال الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي ألغى احتكار الدولة للتأمين وسمح بميلاد عدة مؤسسات خاصة، وأصبحت هذه المؤسسات المتواجدة في الميدان عمومية كانت أو خاصة تتنافس مع بعضها من أجل تحقيق أهدافها، و منه ظهرت شركة البركة، الجزائرية للتأمين و تروست الجزائر للتأمين، ورغم أن التأمين على السيارات بمختلف أنواعها لا يزال إجباريا فإن

[1] كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] عمر حوتية، عبد الرحمان حوتية، "**واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر**(مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر)"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهنات المستقبل ، جامعة غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري 2011، ص15.

شركات القطاع العام لم تعد تحتكر عمليات التأمين، أخيرا ظهر قانون 20 فيفري2006 الذي نص على الفصل بين تأمين الأشخاص وتأمين الأضرار.[1]

المطلب الثاني: شركات التأمين في الجزائر

يتكون قطاع التأمين في الجزائر من المؤسسات التالية:

الفرع الأول: شركات التأمين العمومية

و هي ممثلة بخمسة مؤسسات هي:

1- الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR أنشأة سنة 1963 برأسمال يقدربـــ 27 مليار دينار تختصص في الأخطار الصناعية.

2- الشركة الجزائرية للتأمين Saa أنشأة سنة 1963 برأسمال يقدربـــ3,1 مليار دينار تختصص في السيارات.

3 - الشركة المركزية للإعادة التأمين CCR أنشأة سنة1975 برأسمال يقدربـــ 2مليار دينار تختصص في إعادة التأمين.

4- الشركة الجزائرية للتامين الشاملCAAT أنشأة سنة 1985 برأسمال يقدربـــ 1،5مليار دينار تختصص في أخطار النقل.

5- شركة لتأمين المحروقات CASH هي شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره1800 مليون، و تباشر عمليات تأمين المحرقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى.

الفرع الثاني: شركات التأمين الخاصة

بعد سنة 1995 ظهرت عدة شركات تأمين خاصة، إما كفروع لشركات أجنبية أو مؤسسات جزائرية حيث سمح لها بمزاولة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين و نذكر منها:

1- ترست الجزائر TRUST ALGERIA وهي شركة للتأمين و إعادة التأمين مختلطة جزائرية بحرينية قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60% و قطر بحصة 5% أما حصة الجزائر فتتقسمها كل من CHAR بـــ 17.5% و الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR بـــ 17.5%.

[1] كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، المرجع السابق ذكره، ص 9.

اعتمدت الشركة في نوفمبر 1997 برأسمال اجتماعي يقدر بـــ 1.8مليار دج.

2- الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR اعتمدت في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين برأسمال اجتماعي 450 مليون دج

3- الجزائرية لتأمينات A A أنشأت هذه الشركة بموجب أمر 95-07 في 25جانفي 1995 و منح لها الاعتماد في 05 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين و إعادة التأمين، و يقدر رأسمالها بـــ 500 مليون دج.

4- شركة البركة و الأمان تم اعتمادها في 2001 لتمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين في شكل شركة ذات أسهم برأسمال قدره 480 مليون دينار جزائري.

5- شركة الريان للتأمين تأسست عام 2001 برأسمال مشترك بين الجزائر وقطر (27% للجزائر و73% لقطر) و شرعت في العمل في سنة 2002.

6- العامة للتأمينات المتوسطية GAM تأسست عام 2001 تختص بمختلف أنواع التأمين.

7- الشركة العابرة للقارات للتأمين وإعادة التأمين STAR HANA تأسست عام 2001، واجهة عدة صعوبات قانونية وعملية وهي قيد التصفية.

الفرع الثالث: المؤسسات التعاضدية (التعاونية)

توجد تعاونيتين في السوق الجزائرية هما:

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRAMA برأسمال يقدربـــ 100مليون دج تختص في تأمين الأخطار الفلاحية.

2- التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة MAATE برأسمال يقدر بـــ 100 مليون دج.

الفرع الرابع: المؤسسات المتخصصة

و تضم ثلاثة شركات هي:

1- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX تأسست سنة1996 رأسمالها يقدر بـــ 450 مليون دج متخصص في ضمان العمليات الموجهة للتصدير.

2- الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار AGCI تأسست سنة 1998 رأسمالها يقدر بـــ 2مليار دج متخصص في ممارسة عمليات التأمين المرتبطة بمنح قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3- شركة ضمان القروض العقارية SGSI تأسست سنة 1997 رأسمالها يقدر بـــ مليار دج متخصص في تقديم القروض العقارية.

4- شركة كرديف الجزائر التي أنشأت بالجزائر سنة 2006 فهي متخصصة في التأمين على الأشخاص و قد صنفت الشركة الأم " كارديف أ س أ " في المرتبة الرابعة بفرنسا في قائمة المؤمنين على الحياة وهي ناشطة في 36 بلد وتؤمن 35 مليون شخصا وتمتلك شبكة خاصة وكذالك تعتمد على شبكات بنكية لشركائها عبر 150 بنكا في العالم.[1]

الفرع الخامس: الهيئات المراقبة للتأمين في الجزائر

يوجد عدة تنظيمات لمراقبة سوق التأمين الجزائري نذكر منها:

1- المجلس الوطني للتأمينات C N A: (conseil national des assurances)

أنشأ هذا المجلس في 25 جانفي 1995 وهو تابع لوزارة المالية، يسعى إلى ترقية و تطوير نشاط التامين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا.

2- الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAR:(union des assurances et des réassurances)

أنشأ في 22 فيفري 1994، وله صفة الجمعية المهنية ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين.

ومن أهداف الاتحاد ما يلي:

* ترقية نوعية الخدمات المقدمة من شركات التأمين وإعادة التأمين ؛
* تحسين مستوى التكوين والتأهيل ؛
* ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية ؛
* الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.

يوجد كذلك مؤسسات أخرى تنظم سوق التأمين بالجزائر هي:

- المديرية للتأمينات (DGT du MF) directio des assurance.

[1] كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 10،11.

- مجلس مراقبة التأمينات Commission de supervision des assurances

- الشركة المركزية لإعادة التأمين[1] compagnie central de réassurances CCR.

المطلب الثالث: مميزات قطاع التامين في الجزائر

حسب الدراسة المنشورة من طرف شركة اعادة التأمين في مجلة « sigma de la swissre» المعنونة بـــ " التامين في العالم " في سنة 2012 تصنف الجزائر في المرتبة 61 عالميا من ضمن 147 دولة شملت الدراسة وذلك على أساس أقساط التامين المحصلة أما حصتها من السوق العالمية فتقدر بـــــــــ 0.03 % على الصعيد القاري تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة إفريقيا، تقدر أقساط التامين المحصلة في السوق الجزائرية بما يعادل 1 مليار دولار في 2010.[2]

يمكن إبراز مميزات سوق التأمين الجزائري من خلال استعراض بعض الأرقام.

أولاً: ضعف النشاط التأميني

بلغ معدل النفاذ (أقساط التأمين /الناتج المحلي الخام) في سوق التأمين الجزائرية سنة 2010، 0.8% وعليه تحتل الجزائر المرتبة83 عالميا وتعتبر هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالدول الصناعية التي يصل فيها هذا المعدل الى9% اما الكثافة التأمينية (مبلغ أقساط التأمين بالنسبة للفرد) فتقدر بـــــــــ 32.8 دولار مقابل متوسط مالي يقدر بـــــــــ 620 دولار وبذلك تأتي الجزائر في المرتبة 81 عالميا في حين وصل معدل التغطية إلى نقطة بيع واحدة لكل 28000 نسمة (نقطة بيع واحدة لكل 5000 نسمة في المتوسط العالمي).

ثانياً: هيمنة الشركات العمومية

عرف قطاع التأمين هيمنة شبه كلية من طرف الشركات العمومية التي تحوز على ثلاثة أرباع رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية إلى غاية صدور قرار رقم 95-07 المؤرخ في25 جانفي المعلن عن نهاية احتكار الدولة لهذا القطاع، حيث يتكون سوق التأمين حاليا من 20 شركة تأمين و إعادة تأمين منها سبع شركات تأمين عمومية و سبع شركات خاصة و تعاضدية كما تم في الآونة الأخيرة من استحداث فروع جديدة تسمى "الحياة" من بعض الشركات موازاة مع القانون الجديد الذي يلزم شركات التأمين على الفصل بين الوحدات المختلفة لنشاطات الخسائر و الحياة وفيما يلي هيكل سوق التأمين في الجزائر:

[1] Didier Duchenne (consultation commission européenne) « **indicateurs du marché de l'assurance du Maghreb** » atelier a 29 a wax « le marché de l'assurance et son développement les pays du maghrev 25janvier 2007.
[2] Publication des services économique **,"le marché des assurances en Algérie"** , DGT réson , novembre 2011.

أربع (04) شركات عامة تنشط كلها في فروع التأمين ،وهي الشركة الجزائرية للتأمين الشامل و الكاتش (فرع سوناطراك).

- شركتان عموميتان في التأمين على خطر القرض و هي: الشركة الجزائرية لضمان الصادرات و شركة ضمان القرض العقاري.
- الشركة العمومية لإعادة التأمين، الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.
- سبع(07) شركات خاصة.
- تعاضديتان CNMA وMAATEC.
- أربع (04) فروع مختصة في التأمين على الأشخاص منها :(RAMA ,CAA)،فرع تابع للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (SAPS)، فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين (MACIF) الشركة الفرنسية (TALA) فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين الشامل.[1]

ثالثاً: سيطرة فرع التأمين على الخسائر على مجموع نشاطات التأمين

احتكر فرع التأمين على الخسائر سوق التأمين الجزائري و يظهر ذلك جليا من خلال زيادة حصص التأمين على السيارات و المركبات باعتباره تأمين إجباري و الذي يمثل 50%من السوق في حين أن التأمين على الأشخاص لا يمثل إلى 09% من سوق التأمين.

الجدول رقم01: هيكل سوق التأمين حسب الفروع للفترة الممتدة من2008الى 2011 (الوحدة: ألف دينار)

السنوات	2008	2009	2010	2011
التأمين على الخسائر	66540490	75610488	79830394	73902964
التأمين على الأشخاص	1468718	898258	7179526	6670380
مجموع السوق	68009208	76508746	81082490	86500778

المصدر: WWW.CNA.dz 05-04-2015

[1] أحمد نور، "محاسبة المنشأة المالية تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين و البنوك"، دار النهضة العربية، مصر،2000، ص175.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في الجزائر

قطاع التأمين الجزائري مازال ضعيف جداً مقارنة مع القطاعات العالمية و هذا يعود إلى عدة عوامل يمكن تقسيمها إلى عوامل دينية و اجتماعية وعوامل فنية وكذا عوامل اقتصادية.

المطلب الأول: العوامل الدينية والاجتماعية

تتجلى قي القيم الدينية و تواضع الدخل و البطالة و الثقة في المؤسسات التأمين.

أولاً: العامل الديني

يعتبر العامل الديني من أهم العوامل التي أدت إلى تراجع التأمين في العالم الإسلامي ككل حيث أن لا يزال التفكير حول هل التأمين حلال أم حرام محل تساؤل ، ولكن أثره محدود في بعض المجتمعات، حيث أن معظم فئات المجتمع الجزائري تنظر إلى التأمين على أنه غير جائز في الشريعة الإسلامية ،مما أثر على حجم العقود المكتتبة إذا أصبحت عقود التأمين المكتتبة في الجزائر تخص التأمين الإجباري.[1]

ثانياً: مستوى دخل الفردي

معناه أن الدخل الحقيقي للعامل الجزائري ضعيف مقارنة مع أمثاله في الدول الأخرى، لذا فالقدرة الشرائية للمواطن تنحدر نحو الأسفل فرغم الزيادات في الأجور التي اعتمدتها الدولة الجزائرية قابلة ارتفاع متزايد و سريع في أسعار المواد الغذائية، أمام وجود تأمين باهض الثمن و تعويضات مجحفة و بطيئة.[2]

ثالثاً: البطالة

إن ارتفاع معدلات البطالة يعتبر من العوامل المؤثرة سلبا على نمو قطاع التأمين حيث أدى انخفاض الدخول إلى تراجع الراغبين في التأمين كما أدى انخفاض عدد العمال إلى تدني رقم أعمال تأمينات الحياة التي يقبل عليها أرباب العمل كالتأمينات الاجتماعية، في الدول المتقدمة يعد التأمين على البطالة متطور عكس ما نلاحظه في الجزائر فقد تمت المبادرة في هذا المجال لإنشاء صندوق التأمين على البطالة إلا أنه

[1] محمد خيري ، "دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص260.

[2] محمد خيري، نفس المرجع السابق، ص261.

لا يلبي الاحتياجات الضرورية للفرد وغيرها من البرامج التي تخص التأمين على البطالة و جدنا أنها تحمل أخطار بالنسبة لتوقعات قطاع التأمين لرقم الأعمال.[1]

رابعاً: الثقة في مؤسسات التأمين

وكنتيجة طبيعية للفساد الموجود في بعض تلك المؤسسات، وعدم احترام بعضها لقيمة الإنسان كإنسان، فالبعض قد يقدر قيمة الإنسان الذي دهسته إحدى السيارات المؤمنة بمبلغ لا يغطي تكاليف الإصابة أو محاولة التهرب والبحث عن ثغرات لعدم دفع التعويض أو المماطلة في التعويض، وهذا مما أدى إلى أزمة ثقة بين العملاء والشركات، وبين الشركات والشركات، وعدم استقرار البيئة القانونية التي يستطيع القطاع التأميني العمل والحركة في ظلها، فالعميل يخاف أن يخسر أقساطه، والشركات تخاف من التعرض للخسارة، في جميع الأحوال وفي غياب المعلومات الكافية والشفافية والقانون الحاكم فإن سوق التأمين لا بد أن تعاني من الفوضى، وانعدام الثقة، في ظل هذا الاضطراب والفوضى أخذ رجال الأعمال موقفا سلبيا من عملية التأمينية. [2]

المطلب الثاني: العوامل الفنية

تتجلى في غياب الثقافة التأمينية، قوانين التأمين، ضعف تسويق الخدمات التأمينية، عدم وجود كوادر متخصصة في التأمين و ضعف فرع التأمين على الأشخاص.

أولاً: غياب الثقافة التأمينية

غياب الوعي التأميني يعد أحد أهم المعوقات التي تواجه السوق التأمينية فالمواطن العربي عموما ليس لديه الوعي الكافي بأهمية التأمين، وهو أقل بكثير مما عليه الأمر في العالم المتطور، ونجد أن هناك عدد من المواطنين ليسوا لديهم أدنى فكرة عن التأمين وهناك مواطنين يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة للتأمين، والسبب في ذلك يعود إلى عدم دخول التأمين في المناهج التعليمية والدراسية ضمن البرامج التي تقدمها المدارس المعاهد والجامعات العامة والخاصة، وهذا قد أثر سلباً في حضور المادة التأمينية في وسائل الإعلام المحلية .

[1] ابراهيم زروقي ، " دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر"، الملتقى الدولي السابع حول الواقع العلمي وآفاق التطوير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف، الجزائر،يومي 03-04 ديسمبر2012، ص12.

[2] أسيل جميل قزعاط، " تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين و استثماراته في فلسطين"، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية ، فلسطين، 2009، ص 68.

المفترض أن تساهم بنشر ثقافة التأمين وإتاحة المعلومات التى تساعد على توعية كافة المواطنين بالمفاهيم التأمينية واستضافة أهل الخبرة والاختصاص لتوضيح أبعاد مفهوم التأمين، وشرح العقود المتصلة به. [1]

ثانياً: قوانين التأمين

يشدد متعاملون على أن القوانين السارية المفعول أكبر عائق لتطوير سوق التأمين في الجزائر حيث يلجأ معظم المتعاملين على إزالة التعقيدات و الحواجز الإدارية في صورة العدد الهائل من النصوص التي تعرقل نشاط شركات التأمين.

ثالثا: ضعف تسويق الخدمات التأمينية

يتمثل الضعف في عدم تطبيق مفاهيم و اتجاهات التسويق في صناعة التأمين كاهتمام بمفاهيم قياسات اتجاهات المستهلكين و مفاهيم إرضاء العميل، وتكامل العملية الخدمية إلى غير ذلك من مفاهيم تسويقية و حديثة و الفشل في استخدام الأبعاد الجديدة و المتغيرة لتكنولوجيا الانترنت في تسويق المنتج التأميني و التركيز على العنصر السعري في تسويق الخدمة التأمينية من سعر، أفراد منتج تأميني، تكامل عملية التأمين ...الخ[2]

رابعاً: عدم وجود كوادر متخصصة في التأمين

قطاع التأمين يفتقر إلى الكفاءات المتخصصة و الإطارات المؤهلة للتأمين لاسيما في مجال تصميم المنتجات التأمينية و الاكتتاب وخبراء التأمين وهي إحدى المعوقات و لعل أحد الشروط اللازمة لتطوير قطاع التأمين العمل على تطوير مجموعة من لمهارات المحلية في الخدمات التأمينية في ظل النقص الحاد في ذوي المقدرة و الاختصاص في الميدان و يتوجب على صانعي السياسات و الجهات المنظمة القيام بدور المحفز في تطوير المعارف المهنية وتحديد المؤهلات المهنية و شروط الاعتماد في مهنة التأمين.

رابعاً: ضعف فرع التأمين على الأشخاص

يظل فرع التأمين على الأشخاص بصفة عامة ضعيف، حيث تتميز صناعة التأمين في الجزائر بأنها صناعة التأمينات العامة و هذا يعود إلى إجبارية بعض فروع التأمين كتأمين على السيارات و التأمين ضد

[1] عمر حمزة زواوي، "أسباب عزوف الجزائريين عن شركات التأمين"، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 60.

[2] كريمة شيخ، "إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب"، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق دولي ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص146.

الكوارث الطبيعية في حين يبقى سوق تأمينات الحياة ضعيفا من حيث نسبة الإنتاج إلى إجمالي إنتاج صناعة التأمين.[1]

المطلب الثالث : العوامل الاقتصادية

تعد من أهم العوامل تتمثل في وضع الاقتصادي و الوضع الجبائي، ضعف الاستثمارات الأجنبية و الاستثمار في شركات التأمين.

أولاً: وضع الاقتصاد الوطني

إن قطاع التأمينات أحد تركيبات الاقتصاد الوطني فهو يتأثر بشكل مباشر بالحالة الاقتصادية للوطن، حيث نجد أن معدل نمو الاقتصاد الحقيقي (معدل النمو خارج قطاع المحروقات) يبقى ضعيف جدا لأن الاقتصاد الجزائري لم يخرج من الاعتماد على إيرادات المحروقات في تغطية الاحتياجات الوطنية ما انعكس سلبا على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة و الصناعة و الخدمات الذي يعتبر التأمين أحد مكوناتها.

ثانيا: الوضع الجبائي

في الجزائر يتحمل صاحب وثيقة التأمين عقد الاكتتاب على عقد الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة (TVA) وهذا ما جعل قيمة العقد ترتفع ،جعل المؤمن له يعزف عن الاكتتاب على عقود التأمين إلا الإجباري مثل التأمين الجماعي في المؤسسات الصناعية و التأمين على المسؤولية المدنية في حالة تأمين السيارات.

بالإضافة إلى ذلك فمؤسسات التأمين و إعادة التأمين تخضع للضريبة على الأرباح (IBS) هذا من شأنه تقليل مواردها من أجل زيادة الإنتاج و التوسع.[2]

ثالثاً: ضعف الاستثمارات الأجنبية

يعرف قطاع التأمين في الجزائر نقص في الاستثمارات الأجنبية حيث لا يوجد إلا أربع شركات ذات رأس مال أجنبي أو مختلط، التي تمثل نسبة 25% من مجموع المستثمرين الناشطين في السوق و هذا بالرغم

[1] فاطمة محبوب ،"مداخلة حول تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية- الواقع العلمي و آفاق التطوير- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص24.

[2] خيري محمد، مرجع سبق ذكره، ص261.

من مرور أكثر من 15سنة من صدور قانون 95- 07 الداعي إلى تحرير السوق و إتاحة الفرص للخواص ومن بين أهم العقبات التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي نذكر منها:

- بيروقراطية الإجراءات، حيث أن الملف الخاص بإنشاء مؤسسة تأمين معقد و يستلزم فترة أطول ؛
- تكاليف العقار الباهظة التي تشكل عائق أساسي للمستثمر المحلي الأجنبي؛
- انعدام التحفيزات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع مثل التحفيزات الجبائية. [1]

رابعاً: الاستثمار في شركات التأمين

تشكل المبالغ لمختلف شركات التأمين في الكثير من الدول نسبة هامة من الادخار الوطني كون شركات التأمين تتلقى الأقساط من المؤمنين وتعيد استثمارها سواء ففي المشاريع أو تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية للاستفادة من فروق الأسعار لتحقيق أرباح كبيرة إلا أنه لا تزال عملية الاستثمار و التداول بحاجة إلى إجراءات جديدة و دعم مستمر من قبل السلطات المشرفة و بحيث تكون هذه السوق مرنة بحيث تستوعب كافة المتغيرات الاقتصادية المحلية و الدولية، حيث أن أعداد شركات التأمين المساهمة و حجم الأسهم المتداولة لا تزال تشكل حجما ضئيلا و محدودا فضلا عن نقص الخبرة لدى المتعاملين في البيع و شراء الأسهم مما أدى إلى تراجع الإيرادات و عدم تحقيق أرباح.[2]

[1] بلقوم فريد،خليفة الحاج ، "مداخلة حول تطوير سوق التأمين وآفاقه المستقبلية "، الملتقى الدولي السابع حول الواقع العلمي و آفاق التطوير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012، ص17.

[2] أسيل جميل قزعاط، مرجع سبق ذكره، ص69.

المبحث الثالث: المشاكل و التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في الجزائر

هناك العديد من المعوقات و التحديات التي تعيق تطور قطاع التأمين و هذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث حيث سنتطرق إلى أهمها و أكثرها شيوعا.

المطلب الأول: مشاكل قطاع التأمين في الجزائر

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه سوق التأمين الجزائري هي غياب الوعي التأميني لدى المواطنين مما أدى إلى وجود خلل بين العرض والطلب، وعدم إدراك الجهات الرسمية لأهمية قطاع التأمين، هذا ما نراه متجسدا في الأتي:

- ضعف قطاع التأمين بسبب الجمهور والذي ينظر إلى هذا الأمر كونه من الكماليات، مع العلم أنه يعتبر أحد روافد الاقتصاد الجزائري على مستوي الأفراد والشركات ؛
- انخفاض مستوى الوعي التأميني للأفراد بالنسبة لكثير من أنواع التأمين وعدم قيام شركات التأمين بدورها لتنمية هذا الوعي بما يعود بالفائدة على المواطنين وعليها يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ؛
- عدم وجود الرقابة الحكومية الكافية للتأكد من تقيد المواطنين بإبرام التأمينات الإلزامية التي يفرضها القانون ؛
- أن العديد من شركات التأمين تعاني من صعوبات مالية، مما ينعكس على الخدمة التي تقدمها للزبائن كالمماطلة في الحقوق ؛[1]
- رأس مثلث عملية التأمين هو الجهاز القضائي والشرطي، والذي يعاني من مشاكل عديدة كعدم الدقة في تقارير حوادث السير، بل والتلاعب في بعض الأحيان كتسجيل حوادث وهمية أو مفتعلة، كما أن المحاكم تعاني من تأخيرٍ في إصدار الأحكام ؛

[1] نوال أقاسم،" دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستر في التأمين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 76.

- نقصٍ الخبرات الفنية والكوادر المؤهلة المدربة لأنواع التأمين المختلفة وخاصة المختص في التأمين والاقتصاد الإسلامي وضمنيا نقص في العاملين في قطاع التأمين الإسلامي، وهذا ينعكس على نوعية الخدمات المقدمة.

- تعانى الجامعات الجزائرية من نقص في تخصصات التأمين ؛

- غياب الرقابة الفاعلة على التأمين، و غياب قانون التأمين الملائم، كما يعاني من تجاوز الوزارات والمؤسسات المعنية كالعمل والصحة والشرطة والمواصلات، إضافةً إلى وجود ثغرات كثيرة في قانون تعويض مصابي حوادث الطرق ؛

- السلوك المهني لصناعة التأمين في الجزائر بحاجة إلى تقييم شامل للوصول بهذه المهنة إلى الأساس الأخلاقي السليم.

- هناك أزمة ثقة بين المؤمن لهم وشركات التأمين وخاصة مجال التأمين على السيارات من حيث تحديد مسؤولية شركة التأمين عن التعويض عن الحوادث ومقدار التعويضات وسبب هذه الأزمة هو السلوك المهني لصناعة التأمين ؛

- عدم الاهتمام بتطبيق تشريعات وأحكام القانون، وتنظيم سوق التأمين، وتضع له ضوابط على أسس علمية وعملية مستعينة بخبراء التأمين ؛

- عدم ربط الترخيص بمدة التأمين. [1]

المطلب الثاني: تحديات قطاع التأمين في الجزائر

هناك توجه كبير نحو صناعة التأمين في المنطقة وهناك أيضا وعي متزايد بأهميته مقارنة مع السنوات الماضية رغم أن نسبة انتشار التأمين متزايدة إلا أنها ما زالت متدنية جدا مقارنة مع الأسواق العالمية وهذا يعود إلى عدة عوامل:

أولاً: تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في التأمين

يفتقر قطاع التأمين في المنطقة إلى الاختصاصات والمهارات الضرورية، لاسيما في مجال تصميم المنتجات التأمينية و الاكتتاب و خبراء التأمين وهي إحدى المعوقات، و لعلّ أحد الشروط اللازمة لتطوير قطاع التأمين العمل على تطوير مجموعة المهارات المحلية في الخدمات التأمينية في ظلّ النقص الحاد في ذوي المقدرة والاختصاص في هذا الميدان ويتوجب على صانعي السياسات والجهات المنظمة القيام بدور المحفّز في تطوير المعارف المهنية وتحديد المؤهلات المهنية وشروط الاعتماد في مهنة التأمين.

[1] نوال أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 76،77.

هناك حد أدنى متعارف عليه من المؤهلات المهنية للعاملين في الخدمات التأمينية تستوجب إلى جانب التحصيل العلمي العام امتلاك مؤهلات متخصصة في قطاع التأمين، يمكن للجهات المنظمة التأثير في السوق ورفع مستوى معايير البرامج التدريبية باعتماد برامج معترف بها دولياً وبرامج محلية تلبي الحد الأدنى من المعايير المطلوبة، وتنظيم برامج تدريبية متخصصة.

ثانيا: تسويق الخدمات التأمينية

يعتبر تسويق الخدمات التأمينية من المهمات الصعبة لأي مدير تسويق كونه يتعامل مع أفكار ومنتجات من صفاتها أنها غير محسوسة وتتميز بالتلازم أي أنه يتم إصدارها أو إنتاجها وقت حاجة العمل لها. و تتصف أيضاً بالاختلاف والتميز من حيث وقت تقديمها نظراً لتفاوت إمكانيات وقدرات الأفراد الذين يعرضونها وهي منتجات وخدمات لا يمكن تخزينها وتستخدم لتغطية أخطار معينة.

إن هذه الصفات والملامح فرضت تصوراً وشروطاً لتسويق الخدمات التأمينية وصولاً لتحقيق أهداف الشركة ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

- الاهتمام بالإنسان كونه أهم عامل في عملية التسويق فهو الذي يقوم بتقديم الخدمة وشرحها والاتصال المباشر بالعملاء والإقناع وتعتمد عليه عملية البيع وتكرار البيع وخدمة ما بعد البيع مع ضرورة اهتمام الشركة بتطوير كفاءة جميع موظفيها كوحدة واحدة متكاملة تضمن له التميز والتفرد في الأداء.
- عدم محسوسية هذه الخدمات يجعل لزاماً على الشركات التأكيد على مبدأ الثقة المتناهية وصولاً إلى علاقة شراكة وولاء طويلة الأمد مع العملاء ونتيجة لذلك فأنه تستطيع الاحتفاظ بالعميل الحالي و جذب مزيد من العملاء الجدد.
- إن مبدأ تلازم تقديم الخدمة مع موعد انتهاء تاريخ وثائق التأمين للعملاء يجعل عملية التحضير للبيع مبدأ تسويقياً مهما يستغرق وقتاً طويلاً ويحتاج لجهد كبير من المتابعة والمثابرة لتسويق هذه الخدمات من قبل مسوقين لهم هوية مميزة وطريقة عمل متفردة وواقع فعال ورؤية واضحة عن المستقبل وتمسك بالفضيلة والمبادئ والقيم والأخلاق الحميدة.
- معرفة الخطر وتحديده وتلمسه ومن أجل الوصول إلى إستراتيجية تسويقية تتميز بالانسجام ما بين السعر والتغطية مع نوعية الخطر.[1]

لذلك فإن الإستراتيجية اللازمة لتحقيق الأهداف التي ستركز عليها شركات التأمين تتطلب تطوير هذه الإستراتيجية التسويقية بأهداف محددة وهي مهمة ليست سهلة وتتطلب فهم قوي لجميع النقاط كذلك تتطلب تعاون جميع الأقسام المشاركة في تنفيذ هذه الإستراتيجية. ويعتبر الاتصال داخل الشركة عاملاً حاسماً لنجاح

[1] نوال أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 81- 83.

إستراتيجية وخطة التسويق الموضوعة الدعايات التأمينية التي تصاحب الإعلان عن قيام شركات التأمين الخاصة وطريقة تعاملها مع المواطنين أعطى للإنسان العادي انطباعاً أن تلك الشركات ليست إلا مجرد مشروعاً استثمارياً يهدف إلى الربح ولاشيء غيره .مما اثر سلباً على عدم إقبال الناس على التأمين.

يجب على قسم التسويق لكل شركة أن يركز على خمس عناصر تؤثر في نجاح أي شركة للحصول على أفضل ممارسة تسويقية:

1- التوجه التسويقي الصادق بتعريف وتحديد حاجات الزبائن و إرضاء هذه الحاجات ؛
2- التحسس الكبير للبيئة التجارية وبيئة السوق أي الالتزام بمراقبة ومسح وتقييم التغيرات التي تحصل في السوق ؛
3- المرونة التنظيمية والتكيف التنظيمي وتشمل ضرورة تجنب البنيان التنظيمي الجامد للشركة أو المؤسسة ووجود آلية لتغيير هذا البنيان بما يتوافق مع تغيرات السوق ؛
4- يجب أن تكون أقساط على نسبة الفائض في حدود معقولة، لأن ارتفاع أسعار التأمين ليس دائما يكون على أساس زيادة العرض في الطلب على التأمين ؛
5- إتقان الأساليب المهنية التسويقية بالالتزام بتوظيف موظفين مدربين جيدا علي هذه الأساليب وإدراك منافع مواصلة التدرب علي هذه الأساليب وأساليب أخرى.

ثالثا: معدل تداول أسهم شركات التأمين في سوق الأوراق المالية:

جاءت انتشار ظاهرة التداول بالأسهم انعكاساً للتطورات الاقتصادية والتي أدت بدورها إلى ازدهار ونمو المدخرات والاستثمارات الفردية. وقد ترافقت ظاهرة تداول الأسهم بازدياد عدد الشركات المساهمة وذلك تلبية لحاجات البناء الاقتصادي والتي بدأت تأخذ إطارها المتكامل والتنظيمي، والتي كان لها الأثر الأكبر في خلق اقتصاد يملك كافة المقومات اللازمة لوجوده وتطوره .منوهة أن تداول الأسهم يعتبر في حد ذاته ظاهرة إيجابية تتمثل في تطور وسائل استثمار رؤوس الأموال الفردية والانطلاق إلى مجالات أوسع مما يخلق ويوفر الفرص لتنويع مصادر الدخل القومي وتنويع الإنتاج.[1]

[1] نوال أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص86، 87.

خلاصة الفصل:

لقد عرف قطاع التأمين تحولات ملحوظة على مستوى الجهاز التأميني، انعكس دوره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للوطن، حيث قامت الدولة بمجموعة من الإصلاحات لرفع كل العراقيل والصعوبات والمشاكل التي يعاني منها القطاع من إصلاح القوانين والتشريعات المتعلقة بالتأمين، ألغت احتكار الدولة لعمليات التأمين ومنحت فرص للمستثمرين الأجانب رغم كل هذه الإصلاحات مازل القطاع يعاني من عدة مشاكل وصعوبات تحد من نموه وذلك لمجموعة من العوامل من أهمها: غياب الوعي التأميني والشك في التأمين ين من الناحية الدينية وضعف دخل الأفراد والبطالة وعدم الاهتمام بتسويق الخدمات التأمينية .

الفصل الثالث

تمهيد الفصل :

نتناول في هذا الفصل طريقة الدراسة لتحليل العوامل المفسرة لقطاع التأمين في الجزائر عن طريق توزيع استبيان لفئتين هما شركات التأمين من جهة والأفراد من جهة أخرى يتمثل في مجموعة من الأفراد بشكل عشوائي لمعرفة مستوى الثقافة التأمينية لديهم ومن خلال هذين يتم تحليل العوامل المفسرة لقطاع التأمين في الجزائر، والموجودة في الاستبيان والمتمثلة في البيانات الشخصية ومجموعة من العوامل إلى اعتمدنا عليها لتحليل الوضع واقتراح الحلول والتوصيات لرفع مستوى قطاع التأمين في الجزائر والنهوض بقطاع الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوب التحليلي لتحليل العوامل المفسرة لقطاع التأمين في الجزائر ويتكون مجتمع الدراسة المستهدف من فئتين هما الأفراد المستفيدين من التأمين وشركات التأمين وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: عينة الدراسة ومحدداتها

نتناول في هذا المطلب مجتمع الدراسة وكذا محددات الدراسة الميدانية.

الفرع الأول: عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين :

الفئة الأولى: من جميع الأفراد المستفيدين من التأمين في ولاية عين الدفلى وقد تم اختيار الفئة العمرية من عشرين سنة فما فوق نظرا لقدرة هذه الفئة للمشاركة في إثراء موضوع الدراسة وفي هذا الصدد تم توزيع الإستبيان بطريقة عشوائية ومن أجل التمثيل الجيد فقد تم توزيع هذه الاستبيانات على أغلب بلديات عين الدفلى.

الفئة الثانية: تضم فروع شركات التأمين في عين الدفلى، خميس مليانة، العطاف، البليدة تم توزيع 20 استبيان إلا أنه تم استرداد 18 استبيان و بعد تفحص الاستبيانات لم يستبعد أي منها ومن هذه الشركات نجد :

الشركات الخاصة	الشركات العامة
- سلامة للتأمينات salama	- الشركة الوطنية للتأمين واعادة التامين caar
- اليانس للتأمينات alliance	- الشركة الجزائرية للتأمين saa
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين ciar	- الشركة التأمين الشامل caat
- العامة للتأمينات المتوسطية gam	- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي cram
- أكسا للتأمين axa	

الفرع الثاني: محددات الدراسة الميدانية

تمت هذه الدراسة ضمن مجموعة من المحددات والتي يمكن إيجادها ضمن النقاط التالية :

- شملت هذه الدراسة كل من الأفراد المستفيدين من التأمين وشركات التأمين بحكم الخبرة في هذا المجال .

- اقتصرت الدراسة على مستوى ولاية عين الدفلى وولاية البليدة فقط.

- تم الاعتماد في الدراسة على أداة أساسية تتمثل في الاستبيان والتي تم إعدادها من طرف الطالبتين تحت إشراف الأستاذة.

- تطرقنا إلى التأمين وقطاع التأمين في الجزائر بصفة عامة.

المطلب الثاني: الأداة المستخدمة لجمع البيانات

وقد تم إعداد استبيانين كما يلي

الفرع الأول: استبيان الشركات

وقد تم إعداده كما يلي:

1. تم إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه لجمع البيانات والمعلومات.
2. عرض هذا الاستبيان على الأستاذة المشرفة من أجل تصحيحه ومعرفة مدى ملائمته مع الموضوع.
3. تم تصحيح الإستبيان من طرف الأستاذة المشرفة.
4. إجراء دراسة ميدانية بشكل أولي.
5. توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات والمعلومات.

ولقد تم تقسيم الاستبيان إلى عدة أقسام كما يلي:

القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويتكون من5 فقرات وهي الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية.

القسم الثاني: يتناول العوامل المفسرة لقطاع التأمين في الجزائر وتم تقسيمها إلى ما يلي :

1. البيئة القانونية
2. ضعف تسويق الخدمات التأمينية
3. قلة الكوادر البشرية المتخصصة في شركات التأمين
4. ضعف فرع التأمين على الأشخاص
5. استثمارات شركات التأمين

6. المستوى الاقتصادي والاجتماعي
7. الوضع الجبائي

الفرع الثاني: استبيان الأفراد

كذالك تم إعداد استبيان الأفراد وعرضه على الأستاذة المشرفة من أجل اختيار مدى صحته لجمع البيانات والمعلومات وتعديله حسب ما تراه الأستاذة مناسبا كما تم إعداد دراسة ميدانية وتوزيعها على جميع أفراد العينة باختلاف المستويات.

ولقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: يتكون البيانات الشخصية للأفراد ويتكون من ثلاثة فقرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي.

القسم الثاني: تتناول عامل الثقافة التأمينية لدى الأفراد والعوامل المعيقة لإقبال الأفراد على التأمين.

المبحث الثاني: تحليل نتائج استبيان شركات التأمين

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف في هذا الاستبيان من شركات التأمين، حيث تم توزيع 20 استبيان عليهم.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

تتمثل البيانات الشخصية المتعلقة بالموظفين في شركات التأمين منها :الجنس ،العمر ،المؤهل العلمي ،الخبرة العملية .

الجداول التالية تبين خصائص العينة:

الجدول رقم 2: توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس ،العمر ،المؤهل العلمي والخبرة العملية .

الجنس				العمر			
الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	9	50	1.50	0.50	أقل من 30سنة	3	16.7	2.77	0.87
أنثى	9	50			30-40 سنة	10	22.6		
					40-50 سنة	3	16.7		
					50 فما فوق	2	11.1		
المجموع	18	100				18			

المؤهل العلمي					الخبرة العملية				
الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

بكالوريا	2	11.1			أقل من سنتين	0	0	
ليسانس	12	66.7			2-5 سنوات	1	5.6	
ماجستير	2	11.10	3.77	0.80	5-10سنوات	9	50	1.61
دكتوراه	0	11.1			أكثر من	8	44.8	0.60
شهادة معادلة	2				10سنوات			
المجموع	18	100				18	100	

0تحليل النتائج:

1- الجنس: نلاحظ أن نسبة موظفي شركات التأمين من ذكور و إناث متساوي بنسبة 50%وبمتوسط حسابي يقدر بـــ1.5 وبانحراف معياري يقدر بـــ0.5 لأن كل منهما لديهم القدرة و الكفاءة للعمل في هذا المجال، و نلاحظ أيضا بأن الذكور يتم اختيارهم للقيام بالخرجات الميدانية و الإناث يقومون بالعمل المكتبي .

2- العمر: نلاحظ أن نسبة 22.6 %من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 30-40 سنة و نسبة 16.7% لكل من الفئة أقل من 30 سنة و كذا الفئة 40-50 سنة، و في الأخير بلغت نسبة من عينة الدراسة أكثر من 50 سنة 11.1%، تدل هذه النتيجة على تنوع الفئات العمرية في العينة و نلاحظ أن نسبة المرتفعة من 30-40 سنة و هي فئة الشباب و هذا ما يشير إلى وجود طاقات بشرية تمتلك روح النشاط و الجدية و التطوير،وبلغ المتوسط الحسابي 2.77 والانحراف معيار0.87.

3- المؤهل العلمي: تبين لنا أن نسبة الفئة المتحصل على شهادة ليسانس هي الأكبر تقدر بـــ 66.7% وهذا يدل على أن معظم الشركات التأمين تفضل تعيين أصحاب حاملي الشهادات الجامعية مما يدل على توفر قدرات متعلمة، و نسبة كل من بكالوريا و ماجستير و شهادة معادلة تقدربـــ 11.1% نلاحظ أن نسبة المتحصلين على شهادة ماجستير العاملين في شركات التأمين ضئيلة و كذا انعدام المتحصلين على شهادة دكتوراه هذا يدل على عدم وجود كوادر متحصلة على دراسات عليا، وبلغ المتوسط الحسابي3.77 والانحراف معيار0.80.

4- الخبرة العملية: يتبين من الجدول أن نسبة50% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة من 5-10سنوات و نسبة 44.8% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة أكثر من 10 سنوات، 5.6% نسبة تحصلت عليها الفئة من 2-5 سنوات و لا يوجد من لديهم خبرة أقل من سنتين، و هذا يدل على أن و جود خبرة عملية كبيرة في مجال التأمين، وبلغ المتوسط الحسابي 1.61 والانحراف معيار0.60.

المطلب الثاني: تحليل العوامل المؤثرة على قطاع التأمين

تتمثل في مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين، نقص تسويق الخدمات التأمينية و التركيز على العمولة، قلة الكوادر المتخصصة في شركات التأمين، مدى الإقبال على فرع التأمين على الأشخاص، استثمار شركات التأمين، المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الوضع الجبائي.

الفرع الأول: مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين

الجدول رقم 03: يبين حوصلة اجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين

البيان	بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
1-هناك تطبيق فعلي للقوانين المتعلقة بالتأمين.	1	5.6	7	38.9	10	55.6	1.5	0.61
2-القوانين المتعلقة بالتأمين بحاجة إلى تحديث	1	5.6	4	22.2	13	72.2	1.33	0.59
3-ليس هناك رقابة تتابع نشاط التأمين لدى شركات التأمين .	6	33.3	7	38.9	5	27.8	2.05	0.80
4-هناك تحديث للأطر التنظيمية وسن قوانين جديدة ليست صالحة في مجال	8	44.4	7	38.9	3	16.7	2.27	0.75

التأمين .								

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن القوانين المتعلقة بالتأمين بحاجة إلى تحديث نالت درجة موافقة عالية كما أن هناك تطبيق فعلي للقوانين المتعلقة بالتأمين بنتيجة ايجابية تقدر بنسبة 55.6% وبلغ المتوسط الحسابي 1.5 والانحراف معيار0.61، بينما جاء كل من بيان أن ليس هناك رقابة تتابع نشاط التأمين لدى شركة التأمين و هناك تحديث للأطر التنظيمية و سن قوانين جديدة ليست صالحة في مجال التأمين بدرجة ضعيفة ذات نسبة مرتفعة تبين ضعف البيئة القانونية في الجزائر.

الفرع الثاني : نقص التسويق للخدمات التأمينية و التركيز على العمولة

الجدول رقم 04: يبين حوصلة الإجابات حول نقص التسويق للخدمات التأمينية و التركيز على العمولة

البيان	موافق		غير موافق		لا أعرف		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		

1-الدعاية الإعلامية المصاحب للإعلان عن شركات التأمين تعطي في أغلب الأحيان انطباعا أنها ليست إلا مجرد مشروع استثماري يهدف لتحقيق الربح ولا شيء غيره .	9	50	9	50	0	0	2.5	0.51
2-لا توجد برامج فعالة لرفع الوعي التأميني في المجتمع بشكل مستمر .	16	88.9	2	11.1	0	0	2.88	0.32
3-مستوى الخدمات التي تقدمها الشركات غير جذابة .	4	22.2	14	77.8	0	0	2.22	0.42
4-تتبع شركتكم التسويق المباشر في تقديم خدمة التأمين.	16	88.9	1	5.6	1	5.6	2.83	0.51
5-الوكلاء يركزون على العمولة في عملية التسويق.	9	50	6	33.3	3	16.7	2.33	0.76
6-تتبع شركتكم سياسة التحديث في التسويق لخدماتها.	13	72.2	3	16.7	2	11.1	2.61	0.69

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أن بعض البيانات المذكورة في الجدول نالت درجة موافقة عالية من طرف المبحوثين كما يلي:

تتبع شركة التأمين سياسة تسويق المباشر في تقديم الخدمة و يدل ذلك على أن شركات التأمين تسعى دائما إلى جذب الزبائن بشكل مباشر إلى المراكز الرئيسية و ذلك لتوفير عمولة الوكلاء، ومن ثم لا توجد برامج فعالة لرفع الوعي التأميني في المجتمع بشكل مستمر و يعود ذلك لارتفاع تكلفتها على الشركات رغم ذلك تتبع سياسة التحديث في تسويق خدماتها و كذلك الوكلاء يركزون على العمولة بشكل كبير دون الاهتمام بجذب الزبائن و تقديم خدمات جيد لهم، لذلك يهدفون إلى تحقيق الربح ولاشيء غيره و هذا يدل على ضعف تسويق الخدمات التأمينية في شركات التأمين .

2-1 عمليات الترويج للخدمات التأمينية :

الجدول رقم 05: يبين حوصلة اجابات أفراد العينة حول كيف تتم عملية الترويج

البيان							الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
1-إعلان بالصحف و المجلات .	11	61.1	4	22.2	3	16.7	0.78	2.44
2-الراديو و التلفزيون.	11	61.1	5	27.8	2	11.1	0.71	2.50
3-الوكلاء.	2	11.1	4	22.2	12	66.7	0.70	1.44
4-الموظفين .	2	11.1	1	5.6	15	83.3	0.66	1.27
5-عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	5	27.8	3	16.7	10	55.6	0.89	1.72

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أن عملية الترويج تتم من طرف الموظفين و من ثم الوكلاء و هذا ما يدل على أن شركات تفضل التعامل من خلالهما كما تفضل التعامل عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لمواكبة التطورات و تسهيل تقديم الخدمات، أما بالنسبة للإعلان بالصحف و الراديو كانت بنتيجة سلبية مما يدل أن شركات التأمين لا تفضلها .

الفرع الثالث: قلة الكوادر المتخصصة في شركات التأمين

الجدول رقم 06: يبين حوصلة إجابات أفراد العينة الدراسة حول قلة الكوادر المتخصصة في شركات التأمين

البيان	موافق		غير موافق		لا أعرف		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		

1- -يوجد معاهد و كليات تدريب للحصول على إطارات مؤهلة .	14	77.8	3	16.7	1	5.6	2.7	0.57
2-تمتلك شركتكم كوادر متخصصة في التأمين .	16	88.9	1	5.6	1	5.6	2.83	0.51
3-التعيين يتم وفق إجراءات التعيين (تقديم طلب ،اختبار ، تدريب)	16	88.9	1	5.6	1	5.6	2.83	0.51
4-يتم تدريب الموظفين لدى شركتكم بشكل مستمر.	14	77.8	2	11.1	2	11.1	2.66	0.68

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك كوادر متخصصة في التأمين و أن التعيين يتم وفق إجراءات التعيين نالت درجة موافقة عالية لأغلبية المبحوثين وهذا يعتبر مؤشر جيد لشركات و رغم ذلك يتم التوظيف العشوائي للموظفين، أما بالنسبة للموظفين فإنهم يتلقون تدريب خلال فترات العمل، أما بالنسبة للمعاهد و الكليات من أجل الحصول على كوادر بشرية في تحسن ملحوظ في السنوات الأخيرة .

الفرع الرابع: مدى الإقبال على فرع التأمين على الأشخاص

الجدول رقم 07: حوصلة الاجابات حول مدى الإقبال على فرع التأمين على الأشخاص

البيان	بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		

1-الاعتقاد بأن هذا النوع من التأمين يتعارض مع شريعة الإسلامية.	3	16.7	4	22.2	11	61.1	1.55	0.78
2-ارتفاع نسب الرسوم على القيمة المضافة على عقود التأمين على الحياة	11	61.1	5	27.8	2	11.1	2.50	0.70
3-مساهمة ضعيفة مقارنة مع أنواع التأمين الأخرى .	3	16.7	4	22.2	11	61.1	1.55	0.78
4-عدم وجود وعي تأميني بهذا النوع من التأمينات.	1	5.6	4	22.2	13	72.2	1.33	0.59

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن عدم وجود وعي تأميني بهذا النوع من التأمينات حضي بدرجة عالية بنسبة 72.2%وبلغ المتوسط الحسابي 1.33 والانحراف معيار0.59، كما أن الاعتقاد بأن فرع التأمين على الأشخاص يتعارض مع الشريعة الإسلامية كان بنسبة 61.1 %، وبلغ المتوسط الحسابي 1.55 والانحراف معيار0.78، لذا فإن مساهمته ضعيفة مقارنة مع الأنواع الأخرى كونه غير إلزامي، غير أنه في الدول المتقدمة يساهم بنسبة كبيرة في قطاع التأمين عكس الجزائر.

1-4 أنواع التأمين الموجودة في شركات التأمين

الجدول رقم 08: يبين حوصلة الاجابات حول أي أنواع التأمين تركز عليه شركتكم

البيان	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	المتوسط	الانحراف

	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	الحسابي	المعياري
1- تأمين السيارات .	0	0	0	0	18	100	1	0
2-تأمين المسؤولية المدنية .	1	5.6	5	27.8	12	66.7	1.38	0.60
3-التأمين ضد أخطار الحريق .	2	11.1	6	33.3	10	55.6	1.55	0.70
4-التأمين من الحوادث العامة .	4	22.2	7	38.9	7	38.9	1.83	0.78
5-التأمين على الحياة.	10	55.6	6	33.6	2	11.1	2.44	0.70
6-التأمين الصحي	15	83.3	1	5.6	2	11.1	2.72	0.66

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة % 100 من عينة الدراسة كانت بدرجة كبيرة في تأمين السيارات كون أن الدولة تفرضه على المواطنين وبلغ المتوسط الحسابي 1 والانحراف معيار0، ثم يليه التأمين على المسؤولية المدنية بنسبة 66.7% بدرجة ايجابية وبلغ المتوسط الحسابي 1.38 والانحراف معيار0.60، تم التأمين على الحريق بنسبة 55.6% وبلغ المتوسط الحسابي 1.55 والانحراف معيار0.70، والتأمين على الحوادث العامة بنسبة 38.9% وبلغ المتوسط الحسابي 1.83 والانحراف معيار0.78، وفي الأخير التأمين على الحياة و التأمين الصحي بنسبة% 11.1 كون أن التأمين على الحياة يتعارض مع الشريعة الإسلامية و الإيمان بالقضاء و القدر، وبلغ المتوسط الحسابي لكليهما على التوالي 2.44، 2.72 والانحراف معيار0.70، 0.66.

الفرع الخامس: استثمارات شركات التأمين

الجدول رقم 08: بين حوصلة ّإجابات أفرد عينة الدراسة استثمارات شركات التأمين

البيان	موافق		غير موافق		لا أعرف		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
1-نقص الخبرة لدى المتعاملين في بيع وشراء الأسهم.	9	50	3	16.7	6	33.3	2.16	0.92
2-يوجد بشركتكم قسم خاص بمتابعة وضع السوق المالي و الأسواق الخارجية.	7	38.9	2	11.1	9	50	1.88	0.96
3-يتم الاعتماد على مستشارين و محللين ماليين لمتابعة عمليات تداول الأسهم .	7	38.9	3	16.7	8	44.4	1.94	0.93
4-يتم استثمار أقساط التأمين في الجزائر.	8	44.4	2	11.1	8	44.4	2	0.97
5-يتم استثمار أقساط التأمين في الخارج.	7	38.9	0	0	11	61.1	1.77	1

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن نقص الخبرة لدى المتعاملين في بيع و شراء الأسهم نالت درجة موافقة عالية من قبل مجتمع عينة الدراسة كما نلاحظ أن شركات التأمين تعتمد على مستشارين و محللين ماليين لمتابعة عملية تداول الأسهم و يوجد لديها قسم خاص بمتابعة و ضع السوق المالي لكن رغم هذا تبقى استثمارات شركات التأمين في الجزائر ضئيلة بسبب ضعف الوعي الاستثماري لدى الموظفين.

الفرع السادس: المستوى الاقتصادي و الاجتماعي

الجدول رقم 09: يبين حوصلة اجابات أفراد عينة الدراسة حول الوضع الاقتصادي الاجتماعي

البيان	موافق		غير موافق		لا أعرف		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
1-الوضع الاقتصادي للبلد قد يؤثر سلباً على شركات التأمين .	16	88.9	1	5.6	1	5.6	2.83	0.51
3-الوضع المادي للأفراد يلعب دوراً مهماً في زيادة أو انخفاض الوعي التأميني.	16	88.9	1	5.6	1	5.6	2.83	0.51
4-ارتفاع معدل البطالة يشكل سببا في عدم إقبال الأفراد على التأمين. .	12	66.7	5	27.8	1	5.6	2.61	0.60

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع البيانات حظيت بدرجة موافقة عالية من طرف أغلب أفراد العينة و هذا يدل على أن الوضع الاقتصادي للبلد يؤثر سلبا على شركات التأمين و بشكل مباشر، كما أن ارتفاع معدل البطالة يشكل سببا في عدم إقبال الأفراد على التأمين بنسبة 66.7 % وبلغ المتوسط الحسابي2.61 والانحراف معيار0.60، كما أن الوضع المادي يلعب دورا مهما في زيادة أو انخفاض الوعي التأميني و هذا ما يدل في الأخير أن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي يؤثر سلبا على شركات التأمين.

الفرع السابع: الوضع الجبائي

الجدول رقم 10: يبين حوصلة إجابات أفراد عينة الدراسة حول الوضع الجبائي

البيان	موافق		غير موافق		لا أعرف		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
1-السياسات الضريبية لا تتماشى و لا تشجع تطوير فروع التأمينات .	10	55.6	3	16.7	5	27.8	2.27	0.89
2-ارتفاع نسبة الرسوم على القيمة المضافة على شركات التأمين و المؤمنين.	10	55.6	5	27.8	3	16.7	2.38	0.77

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أن السياسات الضريبية لا تتماشى ولا تشجع تطوير فروع التأمين كما أن ارتفاع نسبة الرسوم على شركات التأمين حظيت بنسبة موافقة متساوية و هذا لا يشجع شركات التأمين على الاستثمارات، فالدول المتقدمة تقدم تخفيضات ضريبية من أجل تشجيع الاكتتاب في عقود التأمين.

المبحث الثالث: استبيان الأفراد

من خلال هكذا المبحث سنقوم بتحليل عامل الأكثر تأثيرا على نمو قطاع التأمين في الجزائر والذي يتمثل في غياب الثقافة التأمينية لدى الأفراد .

المطلب الأول: البيانات الشخصية

تتمثل هذه البيانات في المعلومات المتعلقة بالشخص وهي الجنس والعمر والمستوى التعليمي .

الجدول رقم 11: توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس، العمر ،المستوى التعليمي .

الجنس					العمر				
الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	22	62.9	1.62	0.49	أقل من 30سنة	17	48.6	3.28	0.85
أنثى	13	37.1			30-40 سنة	13	37.1		
					40-50 سنة	3	8.6		
					50 فما فوق	2	5.7		
المجموع	35	100				35	100		

المؤهل العلمي				
الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من بكالوريا	5	14.3	3.82	1.31
بكالوريا	2	5.7		
ليسانس	18	51.4		
ماجستير	4	11.4		
دكتوراه	2	5.7		
شهادة معادلة	4	11.4		

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال هذا الجدول تظهر لنا النتائج التالية :

1- من حيث الجنس نلاحظ أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الاناث بنسب62.9 % من مجموع أفراد عينة الدراسة في حين بلغت نسبة الاناث37.1%. وبلغ المتوسط الحسابي1.62 والانحراف معيار0.49،

2-من حيث العمر فقد شكلت الفئة العمرية أقل من 30سنة الأغلبية بنسبة 48.6% تليها الفئة العمرية من30-40 سنة بنسبة 37.1% ثم الفئة العمرية من 40- 50 سنة بنسبة 8.6% و في الأخير الفئة العمرية 50 سنة فما فوق بنسبة 5.7.%، وبلغ المتوسط الحسابي 3.28 و الانحراف معيار0.85.

3-بالنسبة للمستوى التعليمي فكانت النسبة الأكثر المتحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 51.4 في% في حين بلغت الفئة أقل من بكالوريا نسبة 14.3%، وبلغت نسبة المتحصلين على شهادة معادلة و ماجستير نسبة تقدربـــ 11.4%، وبلغ المتوسط الحسابي 3.82 والانحراف معيار 1.31.

المطلب الثاني :الثقافة التأمينية لدى الأفراد

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل نتائج استبيان الأفراد

الفرع الأول :الثقافة التأمينية لدى الأفراد

يتم من خلال هذا الجدول معرفة مستوى الثقافة التأمينية وسبب نقص الوعي التأميني لديهم

جدول رقم 12 :يبين مستوى الثقافة التأمينية لدى الأفراد

عناصر الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نفقة زائدة	9	25.7	2.8	1.05
نوع من الضرائب	17	48.6		
وسيلة ادخار	2	5.7		
وسيلة أمان	7	20		
المجموع	35	100		

المصدر: من إعداد الطالبتين

نهدف من خلال طرح هذا السؤال على الأفراد لمعرفة مستوى الثقافة التأمينية ومن خلال إجابات الأفراد توصلنا إلى أن معظمهم يرون التأمين بأنه نوع من الضرائب بنسبة 48.6% و نسبة 25.7% يرون بأنه نفقة زائدة في حين أن نسبة 20% من أفراد العينة يعتبرون التأمين بأنه وسيلة أمان و في الأخير نسبة 5.7% يعتبرونه وسيلة ادخار، وبلغ المتوسط الحسابي2.8 والانحراف معيار1.05.

- ومن خلال اجابات الأفراد نلاحظ ضعف مستوى الثقافة التأمينية لدى الأفراد.

الفرع الثاني: أسباب نقص الوعي التأميني

جدول رقم 13:حوصلة إجابات العينة حول أسباب نقص الوعي التأميني لدى الأفراد

البيان	بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
1-التمتع بروح الرضا و القبول بالقضاء و القدر.	2	5.7	6	17.5	27	77.1	1.28	0.75
2-نظرة الأفراد المشككة حول مشروعية التأمين.	11	31.4	16	45.7	8	22.9	2.08	0.74
3-ارتفاع تكلفة التأمين.	8	22.9	12	34.3	15	42.9	1.8	0.79
4-عدم الثقة بشركات التأمين.	10	28.6	9	25.7	16	45.7	1.82	0.85

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول تبين لنا أن معظم إجابات الأفراد حول أسباب ضعف الوعي التأميني كان حول التمتع بروح الرضىا و القبول بالقضاء و القدر بالمرتبة الأولى بنسبة 77.1% وبلغ المتوسط الحسابي1.28 و الانحراف معيار0.75، ومن ثم يليه عدم الثقة بشركات التأمين بنسبة 45.7% وبلغ المتوسط الحسابي 1.82 والانحراف معيار0.85، و أن ارتفاع تكلفة التأمين كانت بنسبة 42.9% وبلغ المتوسط الحسابي1.8 والانحراف معيار0.79، و أن هناك نظرة متشككة حول مشروعية التأمين لدى الأفراد بنسبة بلغت 22.9%، وبلغ المتوسط الحسابي 2.08 و الانحراف معيار0.74، وهذه كلها من أسباب ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد.

الفرع الثالث: اهتمام الأفراد بالتأمين

الجدول رقم 14: حوصلة إجابات ا لأفراد حول اهتمام الأفراد بالتأمين

البيان	بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
1-إلزامي للأفراد مثل تأمين السيارات.	21	60	14	40	29	82.9	1.25	0.61
2-التزام جهات حكومية معينة بالتأمين.	7	20	14	40	3	8.6	1.80	0.75
3-ارتفاع معدلات الإصابة بحوادث خطيرة.	7	20	7	20	3	8.6	1.60	0.81

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول يتبين لنا أن إجابات الأفراد كانت فيما يخص اهتمام الأفراد بالتأمين يعود إلى إلزامي للأفراد مثل تأمين السيارات بنسبة 82.9 % وبلغ المتوسط الحسابي 1.25 و الانحراف معيار0.61 ثم يليه ارتفاع التزام جهات حكومية بتأمين بنسبة 8.6%، وبلغ المتوسط الحسابي1.80 و الانحراف معيار0.75، و في الأخير معدلات الإصابة بالحوادث بنسبة 8.6% وبلغ المتوسط الحسابي 1.60و الانحراف معيار0.81، خاصة في الجزائر يوجد حوادث مرور مرتفعة.

الفرع الرابع : العامل الديني

الجدول رقم 14: حوصلة اجابات الأفراد حول العامل الديني

البيان	بدرجة ضعيفة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
1-اجتناب الشكوك حول هل التأمين حلال أم حرام.	6	17.1	9	25.7	20	57.1	1.6	0.77
2-الاعتقاد بعدم مشروعية التأمين خاصة التأمين على الحياة.	10	28.6	7	20	18	51.4	1.77	0.87
3-نظرا للعامل الديني المؤثر على إقبال الفرد على التأمين فلو اتجهنا إلى التأمين التكافلي سوف تحل المشكلة.	5	14.3	12	34.3	18	51.4	1.62	0.73

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن اجتناب الشكوك حول التأمين حلال أم حرام حظيت بنسبة عالية تقدر ب57.1% وبلغ المتوسط الحسابي 1.6و الانحراف معيار0.77، ثم الاعتقاد بعدم مشروعية التأمين خاصة التأمين على الحياة و نظرا للعامل الديني المؤثر على إقبال الفرد على التأمين فلو اتجهنا إلى التأمين التكافلي سوف تحل المشكلة بنسبة متساوية قدرة بـــ 51.4% وبلغ المتوسط الحسابي 1.62و الانحراف معيار0.73.

الفرع الخامس: تحليل نتائج استبيان الأفراد

من خلال الجداول نلاحظ أن ضعف مستوى الثقافة التأميني لدى الأفراد يرجع إلى أن معظم الأفراد ينظرون إلى آن التأمين هو عبارة عن نوع من الضرائب و نفقة زائدة في حين نسبة أقلية يون التأمين بأنه وسيلة أمان و وسيلة ادخار هذا ما يفسر ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد و من أسبابه التمتح بروح الرضا و القبول بالقضاء و القدر وكذا نظرة الأفراد الدينية المتشككة حول مشروعية التأمين، في حين وجدنا أن اهتمامهم بتأمين يعود إلى إلزامية التأمين مثل تأمين السيارات و ارتفاع معدلات الإصابة بالحوادث الخطيرة .

خلاصة الفصل :

من خلال الاستبيان تبين لنا أنه بالنسبة للفئة الأولى من شركات التأمين و التي تعتبر أهم وسيط و قناة تسويقية لخدمة الزبائن، ونستنتج من اجاباتهم بأن القوانين بحاجة إلى تحديث و تسعى الشركات إلى تجسيد و تطبيق القوانين المنصوص عليها، وأن التسويق يكون بشكل مباشر عن طريق الموظفين كما أنها لا تستخدم و سائل الإعلام لتروج لمنتجاتها، كما أن المستوى الاقتصادي والاجتماعي له تأثير مباشر على ضعف قطاع التأمين في الجزائر و هذا يدل على عدم وجود بيئة استثمارية ملائمة لشركات التأمين، أما بالنسبة للعينة الثانية من المستهلكين لا يهتمون بالتأمين كما أنها لا تعرف المفهوم الصحيح لتأمين بأنه تعاون و تكافل بين أفراد المجتمع لتحقيق الراحة و الطمأنينة في حالة حدوث حوادث

الخاتمة العامة

لقد شهد قطاع التأمين في الجزائر تحولات مهمة انعكس دوره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ،حيث قامت الدولة بمجموعة من الإصلاحات لتحسين القطاع ورفع كل العراقيل والمشاكل التي يعاني منها ،باعتباره قطاع بإمكانه المساهمة في النمو الاقتصادي للوطن وذلك من خلال العديد من القوانين المنظمة لقطاع التأمين .

لكن رغم كل هذه الإصلاحات يبقى الجهاز التأميني في الجزائر متأخرا عن بقية دول العالم نتيجة لعدة عوامل:

- غياب الوعي التأميني ؛
- نقص الكفاءات والمهارات المتخصصة في التأمين ؛
- عدم تشجيع الدولة المواطنين على التأمين ؛
- نقص استثمارات شركات التأمين ؛
- عدم إقبال الأفراد لتامين على الأشخاص.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال دراستنا وجدنا مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي مازال يعاني منها القطاع أهمها : نقص الخبرات والكفاءات المؤهلة والمدربة و كذا نقص تسويق الخدمات التأمينية.

الفرضية الثانية: تبين لنا من خلال الدراسة أنه من أبرز العوامل المؤثرة في قطاع التأمين الجزائري هي نقص الوعي التأميني لدى الأفراد إضافة إلى عوامل دينية، اقتصادية و اجتماعية.

الفرضية الثالثة:من خلال الدراسة الميدانية تأكدنا أن غياب الثقافة التأمينية هو أحد العوامل المساهمة في ضعف قطاع التأمين.

نتائج الدراسة النظرية:

1- للتأمين فعالية كبيرة حيث يساعد على التخفيف من عبأ الأخطار المتوقعة الحدوث في المستقبل لفرض رقابة خاصة على تكاليف التأمين بشكل ملائم لاحتياجات مختلف الفئات.

2- شركات التأمين هي هيئة منظمة لعملية التأمين و زيادة على ذلك فإنها تقوم بدور مزدوج كونها تقدم خدمات تأمينية لزبائنها و أيضا تقوم باستثمار تلك الأقساط التي تحصل عليها.

3- التأمين و إعادة التأمين عمليتان للتخفيف من حدة الحوادث المتوقع حدوثها.

4- إن التأمين تقوم به شركات التأمين و هي شركة مالية تقوم بدور مزدوج، كما تقوم بتلبية حاجات المؤمنين و هو الدور الأساسي، كما تستثمر الأموال التي تحصل عليها من المؤمنين.

5- تسيير شركات التأمين يستلزم استخدام طرق عملية كمية أي التنبؤ و المهارة الشخصية للأفراد العاملين على مستوى الإدارة.

6- الأساليب الحديثة المستخدمة في عملية التسيير تتميز بالمرونة و القدرة على تحليل المشكلة و استخلاص النتائج.

نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية لمختلف مكاتب فروع التأمين فإن معظم أرائهم تدور حول أن قطاع التأمين في الجزائر يعاني من عدة مشاكل منها الوعي والثقافة التأمينية لدى الأفراد ووجود نقص في الكوادر البشرية المتأهلة من أهمها ،لذلك على الدولة أن تلعب دور مهم في تشجيع الأفراد على القيام بالتأمين دون إجبار منها.

وبعد تحليل البيانات وتفسيرها تم التوصل إلى النتائج التالية :

- من جهة شركات التأمين تعتبر الوعي الـــتأميني والعامل الديني من أهم أ سباب عدم تقدم التأمين ومواكبة البلدان الأخرى.

- شركات التأمين تعمل وفق القوانين المتعلقة بالتأمين .

- هناك جهات رقابية تتابع نشاط شركات التأمين.

-هناك إقبال كبير على التامين كونه إلزامي.

-هناك ضعف في تسويق الخدمات التأمينية.

- ضعف مستوى الثقافة التأمينية لدى الأفراد لأن معظمهم يرون التأمين هو عبارة عن نوع من الضرائب ونفقة زائدة وليس وسيلة ادخار ووسيلة أمان.

- من جهة الأفراد طول مدة التعويض وأن التعويض لا يساوي الخسارة أحد أسباب عزوف الأفراد عن التأمين .

- ارتفاع تكلفة التأمين سبب في عزوف الأفراد عن التأمين.

- اهتمام الأفراد بالتأمين يعود إلى ارتفاع معدلات الإصابة بحوادث خطيرة وكونه الزامي مثل تأمين السيارات.

التوصيات:

في ظل النتائج التي تحصلنا عليها نقترح مجموعة من التوصيات:

- تدريب وتنمية المهارات والكفاءات البشرية في مجال التأمين: من خلال فتح تخصصات جديدة في مجال التأمين في مختلف الجامعات الجزائرية وإنشاء معاهد عليا للتأمين.

- تطوير أساليب الإشهار والتسويق :من خلال قيام شركات التأمين بحملات إعلامية وتوعية الأفراد بأهمية التأمين في حياتهم .

- وضع اتفاقيات مابين البنوك وشركات التأمين من أجل نشر التأمين وتوزيعه :إدخا ل التأمين كخدمة من خدمات البنوك.

- تشجيع الدولة المواطنين على التأمين وتحفيز شركات التأمين على الاستثمار.

أفاق الدراسة:

1- علاقة قطاع التأمين بالقطاعات الأخرى.
2- دور قطاع التأمين على الحياة الاجتماعية.
3- أشكال وأنواع شركات التأمين في الجزائر.
4- واقع قطاع التأمين في البلدان العربية والإفريقية .

قائـمة المـــراجع

المراجع:

أ- القرآن الكريم:

1- سورة البقرة، الآية رقم125.

2- سورة قريش، الآية رقم 04.

ب- الكتـــــــــب:

1- أحمد نور، "محاسبة المنشأة المالية تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين و البنوك"، دار النهضة العربية، الاسكندرية، مصر،2000.

2- إبراهيم أبو النجا، "التأمين في القانون الجزائري"، الجزائر، الطبعة 2، 1985.

3- أسامة عزمي سلام، "إدارة الخطر والتأمين"، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

4- جديدي معراج، "مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائري، 1999.

5- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل،" التأمين و إدارة الخطر النظرية و تطبيق"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

6- حمود محمود السحاحي،" المحاسبة في شركة التأمين"، مكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

7- زياد رمضان، "مبادئ التأمين"، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 1984.

8- عبد العزيز هيكل فهمي، "مقدمة في التأمين"، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

9- عبد الغفار حنفي،" أسواق المال (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

10- فاطمة مروة،" الفنون التجارية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1994.

11- فلاح حسن،عداي الحسين،" ادارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2008.

12- محمد جودت ناصر، "إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق"، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1996.

13- يزيد منير ابصيوي، "إدارة التأين و المخاطر"، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

ت- **الملتقيات:**

1- بلقوم فريد، خليفة الحاج،" مداخلة حول تطوير سوق التأمين وآفاقه المستقبلية "، الملتقى الدولي السابع حول الواقع العلمي و آفاق التطوير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.

2- زروقي ابراهيم،" مداخلة بعنوان دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر"، الملتقى الدولي السابع حول الواقع العلمي وآفاق التطوير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 03-04ديسمبر 2012.

3- فاطمة محبوب،" مداخلة حول تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية - الواقع العلمي و آفاق التطوير-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.

4- كمال رزيق، محمد لمين مراكشي،" الصناعة التأمينية، الواقع العملي و آفاق التطوير –تجارب الدول "– ، الملتقى الدولي السابع، جامعة الشلف،الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.

5-Didier Duchenne (consultation commission européenne) « indicateurs du marché de l'assurance du Maghreb » atelier a 29 a wax « le marché de l'assurance et son développement les pays du maghrev 25janvier 2007.

6- Publication des services économique ,"le marché des assurances en Algérie" , DGT réson , novembre 2011.

ج- المذكرات:

1- أسيل جميل قزعاط، "تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين و استثماراته في فلسطين"، رسالة ماجستير، تخصص ادارة أعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

2- أقاسم نوال، "دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجيستر في التأمين، كلية العلوم الاقتصادية، تسيير و علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2001.

3- خيري محمد،" دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني"، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، تسيير و علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2011.

4- عمر حمزة زواوي، "أسباب عزوف الجزائريين عن شركات التأمين"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005.

5- غرباني سمير،" استثمار أموال شركات التأمين"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003.

6- كريمة شيخ ،" إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب "، رسالة ماجستير، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية، تسيير و علوم تجارية، جامعة تلمسان، 2010.

7-MR LECHANI, ASSURANCE; institut international de management –promotion 03-1998.

د- التقـــــــــــارير:

1- القانون رقم 80-07 والمؤرخ في 1980/08/09، **المتعلق بالتأمينات**، الصادر بالجريدة الرسمية، 1995.

الجريدة الرسمية رقم 13 الصادرة بتاريخ 8 مارس1995.

2- الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 1995/01/25 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 13، المعدل والمتمم بالقانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/26 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 15.

ه- مواقع الكترونية:

1- WWW.CNA.dz 05-04-2015

الـــملاحـق

عوامل المفسرة لواقع قطاع التأمين في الجزائر

سيـــــــــــــدي/ سيـــــــــــــدتـــــــــــي

تـــــــــــــحـــــــــــية طـــــــــــــيبة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المفسرة لواقع قطاع التأمين في الجزائر كجزء مكمل لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات و بنوك .

و مساعدتكم ستكون إثراء لهذه الدراسة لذا نرجو من حضاراتكم أن تتكرموا بالإجابة على أسئلة الاستبيان بوضع علامة (X) أمام الإجابة المختارة علما بأن معلوماتكم سوف تعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث شاكرين لكم حسن تعاونكم .

أولاً: بيانات شخصية:

1- الجنس:

ذكر ( ) أنثى ( )

2- العمر:

أقل من 30 سنة ( ) 30-40 سنة ( )

40-50 سنة ( ) 50 سنة فما فوق ( )

3- المؤهل العلمي:

بكالوريا ( ) ليسانس ( ) شهادة معادلة ( )

ماجستير ( ) دكتوراه ( )

4- الخبرة العملية:

أقل من سنتين ( ) من2-5 سنوات( )

من 5-10 سنوات ( ) أكثر من 10سنوات ( )

ثانياً: مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين :

البيان	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة
1-هناك تطبيق فعلي للقوانين المتعلقة بالتأمين.			
2-القوانين المتعلقة بالتأمين بحاجة إلى تحديث .			
3-ليس هناك رقابة تتابع نشاط التأمين لدى شركات التأمين .			
4-هناك تحديث للأطر التنظيمية وسن قوانين جديدة ليست صالحة في مجال التأمين .			

ثالثاً: نقص التسويق للخدمات التأمينية والتركيز على العمولة

البيان	موافق	غير موافق	لا أعرف
1-الدعاية الإعلامية المصاحب للإعلان عن شركات التأمين تعطي في أغلب الأحيان انطباعا أنها ليست إلا مجرد مشروع استثماري يهدف لتحقيق الربح ولا شيء غيره.			
2-لا توجد برامج فعالة لرفع الوعي التأميني في المجتمع بشكل مستمر.			
3-مستوى الخدمات التي تقدمها الشركات غير جذابة.			
4-تتبع شركتكم التسويق المباشر في تقديم خدمة التأمين.			
5-الوكلاء يركزون على العمولة في عملية التسويق.			
6-تتبع شركتكم سياسة التحديث في التسويق لخدماتها.			

1-3 عملية الترويج للخدمات التأمينية لدى شركتكم تتم عن طريق:

البيان	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة
1-إعلان بالصحف و المجلات.			
2-الراديو و التلفزيون.			
3-الوكلاء.			
4-الموظفين.			
5-عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.			

رابعاً: قلة كوادر متخصصة في شركات التأمين

البيان	موافق	غير موافق	لا أعرف
1-يوجد معاهد و كليات تدريب للحصول على إطارات مؤهلة. 2-تمتلك شركتكم كوادر متخصصة في التأمين. 3-التعيين يتم وفق إجراءات التعيين (تقديم طلب ،اختبار ، تدريب) 4-يتم تدريب الموظفين لدى شركتكم بشكل مستمر.			

خامساً: مدى الإقبال على فرع التأمين على الأشخاص

البيان	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة
1-الاعتقاد بأن هذا النوع من التأمين يتعارض مع شريعة الإسلامية. 2-ارتفاع نسب الرسوم على القيمة المضافة على عقود التأمين على الحياة. 3-مساهمة ضعيفة مقارنة مع أنواع التأمين الأخرى. 4-عدم وجود وعي تأميني بهذا النوع من التأمينات.			

1-5 أي أنواع التأمين تركز عليه شركتكم :

البيان	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة
1- تأمين السيارات. 2-تأمين المسؤولية المدنية. 3-التأمين ضد أخطار الحريق. 4-التأمين من الحوادث العامة. 5-التأمين على الحياة. 6-التأمين الصحي.			

سادساً: استثمار شركات التأمين

البيان	موافق	غير موافق	لا أعرف
1-نقص الخبرة لدى المتعاملين في بيع وشراء الأسهم. 2-يوجد بشركتكم قسم خاص بمتابعة وضع السوق المالي و الأسواق الخارجية. 3-يتم الاعتماد على مستشارين و محللين ماليين لمتابعة عمليات تداول الأسهم. 4-يتم استثمار أقساط التأمين في الجزائر. يتم استثمار أقساط التأمين في الخارج.			

سابعاً: المستوى الاقتصادي و الاجتماعي

البيان	موافق	غير موافق	لا أعرف
1-الوضع الاقتصادي للبلد قد يؤثر سلباً على شركات التأمين. 2-الوضع المادي للأفراد يلعب دوراً مهماً في زيادة أو انخفاض الوعي التأميني. 3-ارتفاع معدل البطالة يشكل سببا في عدم إقبال الأفراد على التأمين.			

ثامناً: الوضع الجبائي

البيان	موافق	غير موافق	لا أعرف
1-السياسات الضريبية لا تتماشى و لا تشجع تطوير فروع التأمينات. 2 -ارتفاع نسبة الرسوم على القيمة المضافة على شركات التأمين و المؤمنين.			

شكرا لكم على وقتكم

و حسن تعاونكم معنا

عـــــــــــــوامل المـــــفسرة لـــــــــواقع قطـــــــــاع التـــــــأمين في الجـــــــزائر

سيـــــــــــــــدي/ سيـــــــــــــــدتـــــــــــي

تـــــــــــــــحـــــــــــية طـــــــــــــيبة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المفسرة لواقع قطاع التأمين في الجزائر كجزء مكمل لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات و بنوك .

و مساعدتكم ستكون إثراء لهذه الدراسة لذا نرجو من حضاراتكم أن تتكرموا بالإجابة على أسئلة الاستبيان بوضع علامة (X) أمام الإجابة المختارة علما بأن معلوماتكم سوف تعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث شاكرين لكم حسن تعاونكم .

أولاً : بيانات شخصية:

1- الجـــنـــس:

ذكر ( ) أنثى ( )

2- العـــــمر:

أقل من 30 سنة ( ) 30-40 سنة ( )

40-50 سنة ( ) 50 سنة فما فوق ( )

3- المؤهل العلمي:

ابتدائي ( ) متوسط ( )

ثانوي ( ) جامعي ( )

ثانياً : غياب الثقافة التأمينية : (انخفاض الوعي التأميني)

1-2 ينظر الأفراد لتأمين على أنه :

1- نفقة زائدة. ( )

2- نوع من الضرائب. ( )

3- وسيلة ادخار. ( )

4-وسيلة أمان. ( )

2-2 أسباب نقص الوعي التأميني تعود إلى :

البيان	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة
1-التمتع بروح الرضا و القبول بالقضاء و القدر. 2-نظرة الأفراد المشككة حول مشروعية التأمين. 3-ارتفاع تكلفة التأمين. 4-عدم الثقة بشركات التأمين.			

2-2 اهتمام الأفراد بالتأمين يعود إلى :

البيان	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة
1-إلزامي للأفراد مثل تأمين السيارات. 2-التزام جهات حكومية معينة بالتأمين. 3-ارتفاع معدلات الإصابة بحوادث خطيرة.			

2-3 العامل الديني

البيان	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة
1-اجتناب الشكوك حول هل التأمين حلال أم حرام. 2-الاعتقاد بعدم مشروعية التأمين خاصة التأمين على الحياة. 3-نظرا للعامل الديني المؤثر على إقبال الفرد على التأمين فلو اتجهنا إلى التأمين التكافلي سوف تحل المشكلة.			

شكرًا لكم على وقتكم

و حسن تعاونكم معنا